الأمـم المتحـدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٦٦** (الاستئناف ١)

الجمعة، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أكرم	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيدة مننديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد بالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد شنغونغ أيافور
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

استعراض ختامي لأعمال مجلس الأمن في الشهر الحالي

الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن

03-37708 (A)

0337708

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بقولي إننا نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي ستدلي به في وقت لاحق رئاسة الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن جميع دوله الأعضاء.

أود أن أشكركم ووفدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية.

ترحب ألمانيا بإيلاء المجلس اهتماما كبيرا للحالة في أفريقيا، حيث تحدث معظم الصراعات، وتترتب عليها أشد المعاناة الإنسانية. ولذلك من المستصوب أن تركِّز بعثتا مجلس الأمن المرتقبتان على القضايا الأفريقية الرئيسية. ونتوقع أن تعطيا زخما جديدا لعمل المجلس في المستقبل.

إن عمل المنظمات الإقليمية في أفريقيا يستحق الإشادة العالية، فهو يكشف عن شعور متزايد بالمسؤولية. وأود أن أشيد خصوصا بالجهود التي يبذلها حاليا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في سبيل منع نشوب الصراعات وتسويتها. وإن فرادى الدول، مثل جنوب أفريقيا، بتشجيعها للتسوية السياسية وإسهامها في حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تُظهر قيادة قوية في العمل على تحقيق الاستقرار في حالة من حالات الصراع. ونفس الشيء صحيح بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات للبعثة الأفريقية في بوروندي وبالنسبة للمبادرات الإقليمية الأخرى.

ونرحب خصوصا بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن صباح اليوم للإذن بإنشاء بعثة لحفظ السلام في بونيا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، لتأتي بالإغاثة والأمن إلى السكان الذين يعانون. ونشيد بفرنسا على اضطلاعها بدور قيادي في هذه البعثة.

إن المسؤولية الأساسية عن تهيئة الظروف اللازمة لمنع نشوب الأزمات ولاتخاذ تدابير لحل الصراعات تقع على عاتق البلدان المتضررة نفسها. والمجتمع الدولي يمكن أن يساعد، ولكن دعمه لن يكون فعالا إلا إذا قررت الأطراف نفسها إيجاد حل للصراع يفضي إلى السلام الدائم. وهذا يُبرز أهمية اتباع نهج إقليمي إزاء حالات الأزمة في أفريقيا – لا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، حيث يتداخل العديد من المشاكل وتبدو القلاقل آخذة في الانتشار. وأود أن ألقي الضوء على ثلاثة فقط من هذه المشاكل المتداخلة: أولا، نهب الموارد الطبيعية؛ وثانيا، تدفق الأسلحة؛ وثالثا، مشكلة اللاجئين.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أي نهب الموارد الطبيعية، نشعر أن هذه المسألة كثيرا ما تؤجج الصراعات وتطيل من أمدها. ونرى أسوأ مثال لذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري إجراء حوار مكثّف مع الحكومات والقادة السياسيين. وعندما يفشل الحوار، يجب أن تكون الخطوة التالية ممارسة الضغط الدولي على الحكومات والشركات والأفراد. ومن الأمثلة الجيدة للحوار الذي نتوخاه فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ كانت لتقاريره نتائج إيجابية، لأن الحكومات المعنية اتخذت إجراءات، وتم تشجيع الشركات على استعراض سياساتها.

والنقطة الثانية، أي استمرار تدفق الأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية إلى المتحاربين، تمثِّل موضوعا هاما آخر. ونحن نرى أنه يتعين على الدول المتجاورة أن تتعاون في بذل الجهود، وأن تستجمع الإرادة السياسية، لوقف تدفق الأسلحة إلى المتحاربين. وإذا كان الإخفاق في القيام بذلك يعود إلى عدم القدرات، ينبغي تعزيز تلك القدرات. وإضافة إلى ذلك، من الضروري تنفيذ قرارات مجلس الأمن على نحو

أفضل. على سبيل المثال، يمكن لتنفيذ الجزاءات القائمة بالنسبة لليبريا والصومال أن يقدم دعما كبيرا لجهود الوساطة الإقليمية بين الأطراف في تلك الصراعات. ففي كلا الحالتين يعمل فريقا الخبراء، اللذان أنشأهما مجلس الأمن، على نحو فعال جدا لمراقبة نظامي الجزاءات وتحسين تنفيذها. ويقدمان إلى مجلس الأمن توصيات هامة. ويتوقف الأمر على توفر الإرادة السياسية بين أعضاء المجلس لاستخدام تلك النتائج بصورة فعالة.

وينبغي اتخاذ تدابير إضافية للسيطرة على تدفق الأسلحة الصغيرة على نحو غير مشروع. وأنا اتفق تماما مع السفير أغيلار سنسر، الذي قال صباح اليوم إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أسلحة التدمير الشامل الحقيقية: لأنها تقتل عددا من الناس أكثر مما تقتله الأسلحة الأخرى. وهذا يعني أنه لا يتعين علينا أن نستوثق من الحد من شراء هذه الأسلحة من حيث الطلب فحسب، ولكن أن ننشئ أيضا نظما للرقابة على جانب العرض. وسِجِل الأمم المتحدة للأسلحة أداة هامة في هذا الصدد.

أخيرا، المثال الثالث للبعد الإقليمي للمشكلة السائدة يتمثل في الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة. وكما شهدنا في الصراعين الدائرين في ليبريا وكوت ديفوار، كثيرا ما يُدفع اللاجئون إلى الوراء وإلى الأمام بين خطوط الصراع الأمامية المتغيرة. والاستقرار الهش الذي تحقق في سيراليون يتعرض للاختبار جراء تدفق لاجئين جدد من البلدان المجاورة. ولذلك نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بجدية، على أساس نتائج بعثته، في اتباع نهج شامل لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة.

وفيما يتعلق بتعزيز القدرات الأفريقية في ميادين منع نشوب الصراعات المسلحة وإدارتها وتسويتها، تلتزم ألمانيا التزاما كاملا بالهدف الاستراتيجي المعرب عنه في خطة عمل مجموعة الثمانية المتعلقة بأفريقيا لزيادة المساعدة التقنية والمالية. وهدفها أن تتمكن البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، بحلول عام ٢٠١٠، من العمل بشكل أكثر فعالية لمنع نشوب الصراعات العنيفة وتسويتها في القارة والاضطلاع بعمليات لدعم السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

إن الأدوات متوفرة في أغلب الأحيان، ولكن يتعين علينا استجماع الإرادة السياسية لاستخدامها بفعالية.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة الختامية – وهي جلسة تشكل أيضا إعدادا للبعثتين اللتين ستغادران إلى أفريقيا في الأيام المقبلة. كذلك أود أن أشكر إبراهيم غمباري على البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم. وأعتقد أنه ينبغي للمجلس أن ينظر بعناية في عدد من التوصيات.

إن بلغاريا بوصفها بلدا مرتبطا بالاتحاد الأوروبي، تؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل اليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أدلي بعدة تعليقات بصفتي الوطنية.

ترى بلغاريا من الطبيعي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكرِّس قدرا كبيرا من جهده ووقته، وكثيرا من جدول أعماله، لأفريقيا، نظرا لأن لدى الصراعات في تلك القارة ميلا مؤسفا إلى أن تكون حادة وطويلة الأمد ودورية في طابعها. وهي توقع خسائر جسيمة من حيث عدد الضحايا والمعاناة البشرية التي تسببها. ومن ذلك المنطلق، من المهم لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة أن يستمرا لا في التواجد في القارة الأفريقية فحسب، بل أن يكونا أيضا نشطين للغاية هناك. وتمثل البعثات التي ما فتئ المجلس يوفدها منذ سنوات إلى أفريقيا إظهارا للعناية المستمرة التي توليها الأمم المتحدة لأفريقيا.

وفي صباح هذا اليوم، حدد قادة البعثتين – جين – مارك دلا سبيلير وجيريمي غرينستوك – أهداف هاتين البعثتين. ولم يبق إلا القليل لأضيفه، وأود ببساطة أن أشير إلى تعليق السفير بلوغر المتصل بمشكلة الأسلحة الصغيرة. تلك بالتأكيد مشكلة رئيسية في أفريقيا وهي مرتبطة بمسألة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، نظرا لأن استغلال تلك الموارد يشكِّل المصدر الرئيسي لتمويل التجارة في الأسلحة.

إنني أتفق مع تحليله، لكنني أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى إحدى الحلقات في سلسلة تجارة الأسلحة – ألا وهي سماسرة الأسلحة. وهذه مجموعة صغيرة نسبيا من الأشخاص المعروفين جيدا للسلطات القانونية وللشرطة في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم. إن الذين يعملون في لجان الجزاءات يعلمون جيدا أن نفس الأسماء تبرز على نحو غير متوقع مرة بعد مرة. ويجب أن نبدأ في التصدي لتلك المشكلة مرة وإلى الأبد، إذ أنها ذات أهمية جوهرية للقارة الأفريقية، فضلا عن أهميتها لغيرها من أجزاء العالم. كما أن لها تأثيرا سلبيا على البلدان التي يعمل فيها سماسرة الأسلحة هؤلاء، نظرا لأنهم يشكلون مصدرا للفساد فيما يتعلق بإدارات الكثير من البلدان المنتجة للأسلحة، وهي الإدارات التي تعمل كوسطاء في هذه التجارة. وأود أن أوضح تلك النقطة خلال هذه المناقشة، إذ يبدو أنه، في سياق مكافحة الجريمة المنظمة – وهذا من الواضح أحد جوانب تلك المكافحة – لا يمكننا أن نظل صامتين إزاء الدور الضار لسماسرة الأسلحة هؤلاء.

والنقطة الأخرى التي أود أن أشير إليها هي شراكة مجلس الأمن مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، والتي أعتقد أننا نتفق جميعا على أنها هامة للغاية. واستنادا إلى تجربتي الشخصية، كثيرا ما تحتاج تلك المنظمات إلى تعزيز القدرات – القدرات المؤسسية والمالية وقدرات الموظفين – في الاستجابة لحالات الأزمة.

وفيما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى، أرى أن من المهم كفالة ألا يقتصر التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مجرد وضع خطط السلام المتتالية وإنما أن يذهب إلى أبعد من ذلك. وفي هذا السياق، يمكن أن ينظر أصدقاؤنا الأفارقة في تجربة قارات بعينها – وإنني، بالطبع، يمكن أن أتكلم عن أوروبا. إن الحالة فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بالحدود، على سبيل المثال، هو إلى حد ما مشابه لما حصل في أوروبا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، عندما كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشاركة، وقد لا يوفر ذلك نموذجا دقيقا، لكن يمكنه أن يثبت فائدته للبلدان الأفريقية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق إلى نقطة واحدة بصورة قوية. إن تجربتنا خلال بعثات مجلس الأمن توضح لنا أهمية عمل المنظمات غير الحكومية على الأرض. وتقوم تلك المنظمات بعمل هام، كما أن شراكتها مع الأمم المتحدة مفيدة بصورة بالغة وينبغي تشجيعها.

ولا بد من القول إن مناقشاتنا بشأن أفريقيا لن تحرز تقدما كبيرا إن لم تضع في الحسبان الإطار العالمي الذي تنشب فيه الصراعات الأفريقية. وكثيرا ما يقف الأفارقة ضد العولمة عندما تتجلى في إضفاء الطابع الدولي على الاتجار بالأسلحة، الذي يستفيد، بدوره، من نظام مصرفي عالمي فعال للغاية. وأعتقد بأن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تمثل، إلى حد ما، الوجه الإنساني للعولمة. لذلك لا بديل عن دور الأمم المتحدة في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هرغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لقيادتكم، سيدي، وعلى عقدكم هذه الجلسة لمناقشة الحالة في كل من غرب ووسط أفريقيا، التي باتت تشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. ونرى أن الوقت قد حان لأن يوفد مجلس الأمن بعثات إلى تلك المناطق من أجل فهم دقيق للحالة في كل من المنطقتين ومدى خطورة الأزمات هناك والنظر بشكل مباشر في التدابير الفعالة التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها في هذا الصدد.

إن حل الصراعات في أفريقيا يتطلب نهجا معززا وشاملا لضمان وتنسيق التعاون من جانب مختلف الأطراف في إطار المجتمع الدولي. ولدى عودة البعثات، نأمل أن يتقاسم أعضاء المجلس معنا جميعا خبراتهم ومعرفتهم التي اكتسبوها بشكل مباشر حتى يمكن للمجتمع الدولي أن يواجه مشاكل المنطقتين بفعالية.

ونرحب بجهود مجلس الأمن، وخاصة اتخاذ القرار اليوم فيما يتعلق بالحالة في منطقة إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي إحدى الوجهات الرئيسية للبعثة التي ستزور وسط أفريقيا، حسبما أفهم. ونأمل أن البعثة، من خلال تقييمها المباشر للوضع على الأرض، ستقدم لنا توصيات للنظر بعناية فيما إذا كانت هناك حاجة إلى توسيع عملية حفظ السلام في المستقبل القريب.

ويعد امتداد الصراعات التي نشهدها في وسط وغرب أفريقيا من بلد إلى آخر، وبالتالي إضفاء الطابع الإقليمي عليها، من الخصائص المثبطة التي تنطوي عليها تلك الصراعات. واسمحوا لي بأن أفسر سبب استخدامي لتعبير "المثبطة". فالسلام والاستقرار في مجتمع ما ضروريان لتحقيق التنمية. ومما يبعث على الأسف العميق أن القارة الأفريقية، التي ربما كانت التنمية فيها أكثر ضرورة من أي منطقة أخرى في العالم، هي الأكثر ابتلاء بآفة الصراعات. والبعض يعتقد أن الصراعات تندلع بسبب التخلف، ويرى آخرون أن التخلف نتيجة للصراعات. وأعتقد أن لكل من الحجتين وجاهته وأنه قد لا يكون من المفيد أن نرى أيهما أصح. فهذه حلقة مفرغة علينا أن نبذل قصارى جهدنا لكسرها.

وانطلاقا من هذا الإدراك تدعم اليابان العملية الجارية في سيراليون، على سبيل المثال، لنزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، في نفس الوقت الذي تقدم المساعدة المالية، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى مؤتمر المائدة المستديرة لكل الأطراف الليبرية الذي سيعقد في غانا في الشهر المقبل. ونظرا للارتباط الوثيق بين الأوضاع في سيراليون وليبريا، نأمل مخلصين أنه باستعادة الاستقرار إلى هذين البلدين المتجاورين بشكل متزامن، يمكننا منع امتداد الصراعات وتعزيز استقرار المنطقة دون الإقليمية برمتها.

وبطبيعة الحال، إن حل صراع ما يتوقف أساسا على استعداد وجهود الأطراف المتصارعة ذاتها – أي أن عليها أن تواجه مشاكلها بشعور بالملكية. ولكن تحقيق هذا الهدف يمكن، بل ويجب، أن يتعزز من خلال التعاون أو الشراكة مع المجتمع الدولي. وخلال هذا الشهر تحديدا، أعلنت حكومة اليابان عن مبادرتها الجديدة للتعاون من أجل أفريقيا، وتتمثل ركائزها الثلاث في توطيد السلام، والتنمية التي تتمحور حول البشر، والحد من الفقر من خلال تحقيق النمو الاقتصادي. وبموجب الركيزة الأولى، سندعم الأنشطة الرامية إلى توطيد السلام في مجالات إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني، ونزع الألغام، والأسلحة الصغيرة وتقديم المساعدة للاجئين والمشردين داخليا. وتنفذ هذه الأنشطة من خلال منح المساعدات من أجل منع نشوب الصراعات وبناء السلام والصندوق الاستئماني للأمن البشري.

ويسعدني أن ألاحظ أن الصراعات التي طال أمدها في أنغولا وسيراليون قد انتهت وأن السلام قد عاد مؤخرا. وإذا تمكن هذان البلدان من مواصلة تعزيز جهودهما الإنمائية كما فعلتا منذ انتهاء الصراعات، فإن تجربة نجاحهما في البناء على السلام ستوفر درسا هاما وحافزا للبلدان الأخرى التي مزقتها الصراعات في أفريقيا. وفي هذا الإطار، تود اليابان أن تثني على جهود تلك البلدان لتوطيد السلام وتعزيز التنمية وستدعم تلك الجهود قدر الإمكان.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشير إلى النقطة التي شدد عليها ممثل بلغاريا من فوره. إنني، بدوري، أعتقد أن التعاون بين بلدان أفريقيا ضروري وناجع لحل الصراعات المسلحة في القارة. ولذا، نأمل مخلصين، أن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والأفرقة المخصصة للبلدان الأفريقية الصديقة ستقوم بمبادرات لحل الصراعات في وسط وغرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. ونشارك الآخرين في الثناء عليكم وعلى وفد باكستان على إدارتكم الفذة والممتازة لأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو. ونثني عليكم أيضا لمبادرتكم بعقد هذه الجلسة لمناقشة جهود الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن في أفريقيا. ومناقشة هذا الموضوع تجيء في وقتها المناسب. وإننا ندرك انشغال المجلس بالمسائل الأفريقية والأهمية التي يوليها لتلك المسائل التي تستأثر بحوالي ٦٠ في المائة من عمله. ونرحب باتجاه المجلس إلى إعادة تركيز جهوده على حالات الصراع في أفريقيا، وخاصة في ضوء الأحداث المأساوية الأخيرة هناك. ومن دواعي سرورنا البالغ أن المجلس قد اتخذ القرارين ١٤٨٤ (٢٠٠٣) و ١٤٨٥ (٢٠٠٣) صباح هذا اليوم.

إن حفظ السلام يمثل أداة هامة في متناول مجلس الأمن. ومع ذلك، لا بد للمجلس أن يتجنب الانتقائية والكيل بمكيالين في إنشائه لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وخاصة في أفريقيا. وتسهم ماليزيا بالعسكريين وأفراد الشرطة في معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، بداية من أول بعثة في الكونغو في أوائل الستينيات.

إن الالتزام القوي والدعم المستمر والمتواصل من حيث القوى البشرية والتمويل والمعدات من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضروريان لضمان نجاح عمليات حفظ السلام. وينبغي ألا تتعرض فعالية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام للخطر بسبب نقص التمويل اللازم أو عدم توفر أعداد كافية من الأفراد المدربين والمجهزين بشكل جيد من الدول الأعضاء. وينبغي للمجلس والأمانة العامة أن يبذلا كل جهد ممكن لإشراك الدول الأعضاء، وخاصة البلدان المساهمة بقوات، في مرحلة التخطيط وفي أي مرحلة لاحقة لأي عملية بعينها. إننا نعرف جميعا أن إيفاد بعثات حفظ السلام بقوام أقل من القوام المطلوب وبمعدات غير كافية يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، كما أثبتت التجارب في حالة بعض العمليات السابقة والحالية. وما حدث في منطقة إيتوري مثال واضح على ذلك. ويمثل إرسال قوة الطوارئ المتعددة الجنسيات المؤقتة دعما لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية استجابة إيجابية للغاية وفي الوقت المناسب من جانب المجتمع الدولي.

وفضلا عن نشر بعثات حفظ السلام في حالات الصراع القائمة، هناك حاجة إلى أن يطور مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل استراتيجيات ناجعة لمنع نشوب

الصراعات المسلحة ولبناء السلام فيما بعد الصراع، بما في ذلك جهود نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في حالات ما بعد الصراع. ولا بد من اتخاذ تدابير محددة لتوطيد السلام وإدامته. وقد شاركت ماليزيا مشاركة وثيقة في مبادرة نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم خلال عضويتها في المجلس في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. ونود أن نؤكد اقتناعنا بأنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب والتركيز المتساوي والتمويل الكافي لكل عنصر من عناصر عملية التسريح وإعادة الإدماج ضمانا لنجاحها وعدم عودة المقاتلين السابقين إلى الصراع مرة أخرى. وشأن كل برامج الأمم المتحدة وأنشطتها الأخرى، لا بد من معالجة مشكلة التمويل الكافي للتنفيذ الفعال لبرامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. والدعم السخي من جانب المجتمع الدولي أمر أساسي، لا سيما ممن تتوفر لديهم الوسيلة من حيث الأموال والخبرة الفنية. ولا بد من المشاركة الكاملة من جانب أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة في عملية بناء السلام فيما بعد الصراع. وبكل تأكيد، يمكن تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور مهم في إعادة البناء والاستثمار وغيرهما من الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة.

ويعتقد وفدي أن هناك حاجة إلى أن يعالج مجلس الأمن -- والأمم المتحدة بصفة عامة -- الأسباب الجذرية للصراع بشكل جاد ومنتظم وبطرق يمكن أن تخفض إلى الحد الأدنى احتمالات حدوث المزيد من الصراعات وحالات عدم الاستقرار التي يطول أمدها في القارة الأفريقية. وفي ذلك الصدد، نرحب بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها ٩٢/٥٣. ويحدونا أمل صادق بأن تُنفذ جميع المقترحات المطروحة تنفيذا كاملا.

ونرحب أيضا بإنشاء الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات والفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو. إن النهج الشامل والمتكامل تجاه القضايا الأفريقية والتنسيق الأفضل في ذلك السياق داخل منظومة الأمم المتحدة، واللذين يشملان الأجهزة الرئيسية - الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة - ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ينبغي أن يكونا من الأولويات الملحَّة.

ويود وفدي أيضا أن يؤكد على الدور الهام الذي يمكن للمنظمات والترتيبات والوكالات الإقليمية القيام به في تشجيع السلم والأمن الإقليميين وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للتعاون الإقليمي أن يكون أمرا رئيسيا في تهيئة بيئة سلمية وتعاونية. فلا بد من تعزيز الروابط المؤسسية وآليات التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. ونرحب بإحياء الأجهزة المسؤولة عن منع نشوب الصراع وحسمها في الاتحاد الأفريقي وبجميع المبادرات الأخرى التي يسعى الاتحاد الأفريقي إلى تنفيذها - بما في ذلك مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي - من أجل تعزيز السلم والأمن في القارة.

ويؤيد وفدي بشدة ممارسة إرسال بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع، ليس لاستكمال الجهود التي تبذلها الأمانة العامة فحسب، بل أيضا والأهم من ذلك، لتمكين أعضاء المجلس من إجراء تقييم أفضل للوضع على الأرض ولتعقيدات المشاكل التي يجب على المجلس التصدي لها. ونرحب ببعثتي المجلس المقبلتين إلى وسط وغرب أفريقيا في أوائل الشهر القادم. ونتفق مع قولكم في ورقتكم الغفل، سيدي الرئيس، بأنه

"... ينبغي للبعثتين أن تكونا إشارة قوية إلى جميع أطراف الصراعات في أفريقيا بأن المجلس يعتزم الاستمرار في تركيزه على القضايا الأفريقية وسيظل منخرطا بنشاط في أفريقيا".

وبالفعل ينبغي ألا تبدو تلك الإشارة القوية وكأنها تأتي من مجلس الأمن وحده؛ حيث ينبغي أيضا اعتبارها رسالة قوية من أعضاء الأمم المتحدة بأسرهم. وننوه بأن بعثات مماثلة أُرسلت في الماضي قد أثبتت أنها قيِّمة لأعمال المجلس. ولقد شاركت ماليزيا في بعثة المجلس إلى تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. و نوصي بالقيام بمثل هذه الممارسات على أساس أكثر انتظاما في المستقبل، ليس إلى أفريقيا فحسب، بل إلى مناطق أخرى أيضا. فمن شأن ذلك أن يبيِّن التزام المجلس المستمر بكفالة انخراط الأمم المتحدة في تشجيع السلم والأمن. ونحن نتطلع إلى إبلاغنا بنتائج وتوصيات هاتين البعثتين.

وعند تناولنا للقضايا المطروحة علينا، كلنا نعلم ما هي المشكلات بصفة أساسية، وما ينبغي فعله وأين تقع المسؤوليات. فهناك حاجة واضحة إلى الالتزام والعمل بشكل أكثر جدية من جانب كل المعنيين: مجلس الأمن، وأعضاء الأمم المتحدة بأكملهم، وبقية منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، وقبل كل شيء أطراف الصراع. ولا بد أن نبذل جميعا قصارى جهدنا للمساعدة في حسم الصراعات الحالية في أفريقيا وفي منع نشوب صراعات جديدة. والعنصر الأساسي في تحقيق ذلك يكمن في الإرادة السياسية: إرادة اتخاذ التدابير اللازمة ومتابعة تنفيذها. وتلك الإرادة السياسية لاتخاذ الإجراءات والتصدي لحالات الصراع ينبغي إظهارها بالتساوي أينما تنشب، سواء في أفريقيا أو في أماكن أخرى.

ولقد أثارت إعجابنا الخطوات التدريجية ولكن الملموسة التي اتخذتها بالفعل البلدان الأفريقية ذاتها. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يدعم جميع جهودها. ويمكن لمجلس الأمن أن يساعد في زيادة تشجيع ذلك الدعم وتوليده من خلال أعماله وقراراته. وهذا النقاش خطوة أخرى في الاتجاه السليم. وإننا نثني عليكم، سيدي الرئيس، وعلى المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد بالديس (شيلي) (تكلم بالأسبانية): بداية، يود وفد شيلي أن يتقدم إلى الرئاسة الباكستانية بتهنئة خالصة على عملها الممتاز في إدارة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو وعلى الاختيار الذي جاء في الوقت المناسب لموضوع جلسة الاستعراض الختامي هذه، "الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن".

بالنسبة لمن اضطروا منا في الأشهر الأخيرة إلى تقييم الوضع – وهو تقييم لم يكن خاليا من الألم – في عدد من البلدان الأفريقية التي تبدو وكأنها تقف بشكل لا يمكن تفاديه على حافة التفكك والعنف، لا يمكن أن يكون هناك موضوع في منظومة الأمم المتحدة أكثر أهمية من هذا الموضوع. وبدون أن نعلم بالفعل ما الذي نفعله، شهدنا دورة مروعة ووحشية من الحروب الداخلية والخارجية؛ وتفكك السلطة وقدرة الدولة الإدارية؛ والقضاء التدريجي على الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان؛ والانتهاك النظامي لحقوق الإنسان؛ وفرار ملايين اللاجئين إلى بلدان تتضرر بدورها من أزمات اقتصادية خطيرة؛ وزيادة في حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأوبئة وأمراض أخرى؛ والاتجار العشوائي بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة؛ والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الذي يمول هذا الاتجار؛ والجوع في كل مكان. ووسط كل ذلك الرعب، شهدنا معاناة من هم الأشد ضعفا: التجنيد الإجباري القسري للأطفال وانتهاك الحقوق الذي تعاني منه يوميا الفتيات والنساء الأفريقيات. والزوال البطيء للحدود التي رسمها الاستعمار، وانهيار الدول، وهجرة الصفوة أمور تهدد العالم بكارثة إنسانية لا يمكن إلا أن تنال منا جميعا.

ونحن نعلم تماما أن كثيرين غيرنا قد عرضوا تلك القائمة من الأهوال قبلنا، ونخاف نقص الحلول ونتألم لذلك. ونأمل مخلصين أن يُترجم الحوار الذي تجريه بعثتا مجلس الأمن مع الزعماء السياسيين في وسط وغرب أفريقيا إلى تقدم والتزامات فعالة. ولكننا نعتقد أنه يجب ألا تخالجنا أوهام عديدة. فالتجربة تُظهر لنا أن ممارسة تقصي الحقائق والاستماع والموافقة لا تكفي ما لم تصحبها إرادة سياسية حقيقية وحازمة لترجمة تلك التجارب والمبادلات إلى قرارات، ولاحقا، إلى تنفيذ سياسات مستقرة وطويلة الأجل.

ويضطر مجلس الأمن اليوم إلى التدخل في صراعات تتطلب إجراءات عاجلة من المجتمع الدولي -- خاصة تلك التي تكتسب أبعادها وآثارها طابعا إقليميا. وقد تكون أكثر الحالات وضوحا حالتا ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبمقدورنا أن ندع هاتين الحالتين تفضيان إلى مأساة مثل تلك التي شهدناها في الماضي. وترحب شيلي بالموقف الجدير بالإشادة لفرنسا وبلدان أخرى التي عرضت إرسال قوات لمساعدة الفريق الصغير من أوروغواي الذي تتألف منه قوة السلام في بونيا.

ولكن، حتى إذا استطعنا منع استمرار تلك المآسي، فنحن بحاجة إلى تقييم فعالية الآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة حاليا حتى نستطيع الانتقال من التركيز على إدارة الصراع إلى التركيز على منع نشوب الصراع ودعم دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إدارة مثل تلك الحالات.

يجب المحافظة على عمليتي التسريح وإعادة الإدماج اللتين تمت الإشارة إليهما مرارا وتكرارا في هذه المناقشات، ويجب زيادة التركيز عليهما. ومثلما قال السفير كومالو، ممثل جنوب أفريقيا، هذا الصباح ينتظر الاتحاد الأفريقي ومبادرات مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الدعم من مجلس الأمن من أجل الترويج للرؤية المشتركة للسلام والتنمية المستدامة للمنطقة، الرؤية التي جمعت معا العديد من الزعماء الأفارقة.

ولقد شهدنا المهام الرئيسية في مجال السلم والأمن ينفذها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون في الماضي واليوم في كوت ديفوار. ونقر أيضا بفائدة التوسع في التنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالحاجة إلى ذلك. ولكن لن يكون ذلك كافيا ما لم تشترك المنظمات المالية الدولية أيضا.

ولا شك في أن النقص المزمن في الموارد يعوق الفعالية الأكبر للآليات التي أشرت إليها فيما سبق. ومن شأن الاستثمار الأكبر من جانب الدول التي لديها قدرة اقتصادية في هذا المجال أن يعود بالفائدة لا على السكان المحليين فحسب، ولكن أيضا على العالم المتقدم النمو في المستقبل، وأن يساعد كذلك على تفادي ضغوط الهجرة الموجودة بالفعل.

قبل اختتام بياني، اسمحوا لي أن أقول إننا لا يمكننا أن نمضي قدما دون التفكير المتعمق في بعض الأسباب الأساسية للصراعات الأفريقية. ووراء كل من مناقشاتنا بشأن القضايا الوطنية تكمن قضية الفقر والتخلف المفرط في المنطقة.

ولا شك في أنه يمكن منع الكثير من سفك الدماء ويمكن توفير الأموال إذا قادت البلدان المتقدمة النمو برنامجا يمكن أن يشترك فيه المجتمع الدولي ويهدف إلى التدخل اقتصاديا في تلك البلدان ويقدم لها خبراء تقنيين ملائمين ويرصد قراراها الاقتصادية ويولد الاستثمار ويفتح أبوابها على مصاريعها أمام الصادرات.

قد يكون للترويج للقضايا الوطنية التي نجحت في مجال التنمية تأثير مضاعف بالغ الإيجابية في المنطقة يساعدها على الخروج من الحالة التي تمر بها الآن. ولكن لتحقيق تلك الغاية يجب توافر الإرادة السياسية. وتعني الإرادة السياسية، على سبيل المثال، تقليل الدعم المقدم للمنتجات الزراعية الساري حاليا في أسواق البلدان الغنية. وتعني الإرادة السياسية، على سبيل المثال، إعفاء أفريقيا من ديونها الخارجية. وهذه التدابير قد تكون أكثر فعالية في تخفيض مستوى الفقر في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات التي وضعتها عدة حكومات. ونعتبر أن من الأهمية أن نبرز مبادرات حكومة الولايات المتحدة ومبادرات بلدان أخرى المصممة بحسم لمكافحة وباء الإيدز في القارة. ونأمل في أن يكون هذا مجرد واحد من أمثلة متعددة في المستقبل ستسهم في رفاه الملايين من المواطنين الأفارقة.

إن مصداقية منظمتنا ذاتها توضع مرة أخرى على المحك في هذه الأزمة الأفريقية. ويجب أن تتخذ الأمم المتحدة الإجراء اللازم. وبلدنا مستعد للمشاركة في جميع الجهود الجماعية المبذولة من المجتمع الدولي وفي تقديم التضحيات المطلوبة في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير فالديس على العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة الباكستانية.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على اختياركم هذا الموضوع للمناقشة الختامية. ونحن نشعر أنه موضوع شديد الأهمية وجاء في أنسب وقت، نظرا لبعثتي مجلس الأمن المرتقبتين إلى أفريقيا.

بما أن اليونان ستتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بعد أن يفرغ وفدي من الإدلاء ببيانه، وتوخيا للإيجاز، المطلوب لبياناتنا اليوم، سنقصر أنفسنا على الإعراب عن آرائنا بصدد أربع نقاط يعتبرها وفدي ذات أهمية خاصة، لأن البعثتين ستبدآن قريبا وسنشترك فيهما.

أولا، سأتكلم بإيجاز عن البعد دون الإقليمي، الذي يكتسي أهمية بالغة في منع وحل الصراعات في أفريقيا. إننا نؤمن بأن المبادرات دون الإقليمية يجب أن تتلقى دعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نذكر الدور المتعاظم الأهمية الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غرب أفريقيا، لا سيما مشاركتها النشطة في معالجة الصراع في كوت ديفوار.

ولاحظنا أيضا مع الاهتمام إعادة إنعاش الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا في سياق حل الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤمن أيضا بأن من المهم إنعاش المحفل الذي أقامه اتحاد نهر مانو، الذي يمكن أن يؤدي دورا مهما جدا في الترويج لتدابير بناء الثقة فيما بين البلدان الثلاثة الأعضاء فيه.

ومن المشجع أيضا أن نذكر أنه، على الصعيد الإقليمي، أبدى الاتحاد الأفريقي الاستعداد لتأدية دور فعال في إدارة الصراعات وحلها، مثلما يمكن أن نشهد في البعثة المنتشرة الآن في بوروندي للإشراف على وقف إطلاق النار وتسريح الجماعات المتمردة على أساس طوعي.

ثانيا، إن الحالة الإنسانية جزء لا يتجزأ من الصراعات وليست جزءا ثانويا أو مكملا لها. ومن الضروري للمسائل الإنسانية أن تؤدي دورا رئيسيا في مرحلة حل الصراعات لأن عواقب الصراعات المعقدة الدائرة في أفريقيا تترك، من سوء الطابع، تأثيرا مأساويا على السكان المدنيين. ويود وفدي أن يكرر مجددا أنه من غير المقبول أن الفصائل المتحاربة تمنع المنظمات الإنسانية في العديد من الحالات من الوصول إلى السكان المدنيين.

ثالثا، إن احترام حقوق الإنسان قضية رئيسية وهي تتعلق أيضا بمسألة كيفية التصدي لموضوع المسؤولية عن حقوق الإنسان في مرحلة حل الصراعات. ونحن نعتبر الإفلات من العقاب أمرا غير مقبول. ولا يمكن إحراز تقدم في المصالحة، التي هي من أكبر التحديات التي تواجهها المجتمعات الخارجة من الصراع، من دون إقامة آلية ملائمة تكفل المعالجة العادلة لهذه القضية.

رابعا، وأخيرا، اسمحوا لي بأن أنتقل إلى مرحلة ما بعد الصراع. من المهم أن يولي مجلس الأمن الاهتمام الواجب لهذه المرحلة، حيث أن هشاشتها من أكبر التحديات التي تواجهها الدول الأفريقية التي استطاعت أن تخرج من الصراع.

وفي العديد من الحالات، تحدث هذه المرحلة في إطار إقليمي يتسم بصراعات أخرى وبوجود عوامل مزعزعة للاستقرار من قبيل الاتجار بالأسلحة أو وجود المرتزقة أو مشكلة اللاجئين. ولذلك، فمن الأهمية الشديدة أن يتابع المجتمع الدولي مرحلة ما بعد الصراع هذه عن كثب، وأن يوفر الدعم السياسي والمالي المطلوب.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون الوثيق المتنامي بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال استحداث الأفرقة المخصصة، ونؤيد التعليقات التي أدلى بها هذا الصباح المستشار الخاص غمباري.

ختاما، نعرب عن امتناننا مرة أخرى على اختيار هذا الموضوع لجلسة اليوم. ونحن واثقون بأن الاستنتاجات العملية التي نتوصل إليها اليوم ستدرج في مهام البعثتين وأن التوصيات الرئيسية للبعثتين ستحظى بمتابعة كافية من المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة إسبانيا على كلماتها الرقيقة الموجهة إلى وفد باكستان.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد داراتزيكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتعلن عن تأييد هذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد وهي، إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، فضلا عن آيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا أن تعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في فجر القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، نقر بأهمية تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

إن إدارة الصراعات الداخلية والخارجية التي لا تزال تعاني منها أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية وتقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية الخارجة من حالات الصراع هذه، ينبغي، في نظرنا، أن تكون ضمن أعلى أولويات منظومة

الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا قويا الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في ميادين الوقاية الدبلوماسية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

وإن إنشاء مجلس الأمن للفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها وإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي للفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات، بالإضافة إلى اعتماد الجمعية العامة للقرار المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أمورا وفرت آليات مفيدة للوفاء بالاحتياجات المتعددة لتلك البلدان. وفي الوقت نفسه، تدل تلك الإجراءات على أن هناك علاقة تفاعلية بين الأمن والتنمية، لأن الاثنين لا بد منهما لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. ويرحب الاتحاد الأوروبي باستمرار مشاركة المؤسسات المالية الدولية في هذه العملية. وهي لها دور أساسي تضطلع به في ترسيخ السلم في البلدان الخارجة من الصراع وفي دعم الجهود الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية الطويلي الأجل.

وتحديد الأسباب الأساسية المتعددة الأبعاد للصراعات في أفريقيا والتصدي لها يمثلان عنصرا هام آخر في الكفاح الطويل لإحلال السلم والاستقرار في المنطقة. والتعامل مع قضايا مثل أوجه التفاوت الاقتصادي – الاجتماعي وأوجه عدم المساواة، والتمييز العرقي المنتظم وإنكار حقوق الإنسان، والمنازعات المتعلقة بالمشاركة السياسية أو المظالم الطويلة الأمد المتعلقة بالأرض، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع، ومحنة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أمور تتسم بأهمية بالغة في عملية التحول من إدارة الصراع إلى منعه وتسويته النهائية. ونحن نرى أن وجود الآليات والمؤسسات الملائمة والفعالة، بما في ذلك الحكم الصالح وسيادة القانون، فضلا عن احترام حقوق الإنسان ومعالجة أوجه التفاوت الأساسية، مسائل تتسم بأهمية كبيرة لمنع نشوب الصراعات في وقت مبكر وإحلال السلام الدائم في القارة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن اتباع نهج شامل إزاء الأسباب الأساسية للصراع في أفريقيا سيستفيد أيضا من زيادة التعاون بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، حيث أن البند ٤٠ (ب) من جدول الأعمال التمهيدي يوفر الإطار الملائم لظهور مزيد من الإسهامات.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن بعثتي مجلس الأمن المرتقب إيفادهما إلى المنطقة ستمثلان تذكيرا صريحا باهتمام المجتمع الدولي وانشغاله الشديدين بأفريقيا، خاصة في الوقت الذي تبدو فيه الصراعات في بعض مناطق أفريقيا وهي تشتد بل تمتد إلى البلدان المجاورة. وستسهم البعثتان أيضا في تحسين فهم المجلس للحالات المعقدة القائمة وتتيحان فرصة قيمة للتفاعل مع مختلف الأطراف الفاعلة على أرض الواقع.

وفي إطار الحوار الأوروبي – الأفريقي، ظللنا نعمل معا لصياغة نُهُج مشتركة إزاء هذه المسألة. والواقع أن متابعة مؤتمر قمة القاهرة ظلت دليلا على التزامنا المشترك بهذا المسعى.

لقد ظل الاتحاد الأوروبي مثابرا على دعمه لجهود التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وظل يشارك بفعالية في مختلف المبادرات ذات الصلة الرامية إلى زيادة قدرات حفظ السلام في أفريقيا. ونحن نشجع إقامة علاقة وثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، ومن ضمنها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونشيد

بالجهود التي بذلتها تلك المنظمات مؤخرا في مجال عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بجهود إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة الرامية إلى العمل بشكل وثيق مع كل الجهات الفاعلة ذات الصلة في أفريقيا على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، لا سيما لزيادة قدرات البلدان المساهمة بقوات وفي بناء القدرة لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرحب بأن تضطلع الأمم المتحدة بدور نشط، خاصة في مجالات تبادل المعلومات وزيادة الشفافية وتعبئة الدعم وحفز الاتصالات بين متلقي المساعدة والمانحين، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتدريب والمعدات والسوقيات.

كان إنشاء الاتحاد الأفريقي تطورا ذا أهمية خاصة بالنسبة للقارة الأفريقية. إذ هيأ فرصا جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والشراكة السياسية والتبادل الثقافي بين قارتينا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا قويا بالتزام الاتحاد الأفريقي الراسخ بإحلال السلم والأمن. والقرار الذي اتخذ في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في ديربان في تموز/يوليه ٢٠٠٢ لإنشاء مجلس أفريقي للسلم والأمن وقوة أفريقية احتياطية للقيام بدعم عمليات السلام، يمثل خطوة حاسمة ومستشرفة للمستقبل. ويرى الاتحاد الأوروبي أن تنفيذه ، بما في ذلك التصديق السريع على البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن بغية ضمان دخوله حيز النفاذ في حينه، سيكون إنجازا كبيرا للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمه الموجه صوب تعزيز القدرات الأفريقية على منع نشوب الصراعات وتسويتها، ولا سيما على الصعيدين القاري والإقليمي.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد أنه في عصر بازغ جديد يتصف بالتنمية السياسية والاقتصادية في أفريقيا. سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم إسهامه إلى أفريقيا في أكبر عدد ممكن من القطاعات وبكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك من خلال تحسين التعاون هنا في الأمم المتحدة، حيث لا بد لمسألة تعزيز السلام والأمن في أفريقيا أن تظل تحظى بأعلى مستوى من الأولوية والإلحاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليونان على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أوروغواي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باوليلو (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): لا بد من أن تكون القضايا الخطيرة التي تؤثر في القارة الأفريقية موضوع اهتمام لجميع المناطق في العالم. فهي تقتضي أكبر عناية من كل الحكومات، كما ينبغي أن تكون لها أولوية مطلقة في جداول أعمال المنظمات الدولية.

ولا بد أن نتخذ إجراءات منسقة ونشطة لمساعدة أخواننا في أفريقيا في التغلب على العقبات الهائلة التي تعوق، بل وتصيب بالشلل، جهودهم الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية. ويأتي بعض تلك العقبات نتيجة قرون الخضوع للحكم الاستعماري، بينما نتجت عقبات أخرى من المناقشات القديمة. وثمة صراعات أخرى تنشأ أيضا من الفقر المدقع والظروف الاجتماعية الخطيرة التي تسود في بعض مناطق القارة. ومن الواجب الأخلاقي مساعدة أفريقيا. فإذا لم نقم بذلك الواجب، لن تكون بقية أنحاء العالم في سلام مع نفسها.

وأود أن أؤكد مجددا تضامن أوروغواي مع جميع حكومات أفريقيا وشعوبها، لا سيما مع الذين يمرون بأزمات في هذه اللحظة. ولقد أثبتنا تضامننا عن طريق المشاركة

لسنوات في بعثات حفظ السلام في عدد من البلدان، بما فيها موزامبيق، وأنغولا، ورواندا، وسيراليون، وليبريا، وإريتريا، والصحراء الغربية وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الأحداث المأسوية التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية اكتسبت سمعة سيئة في الأيام الأخيرة. وما فتئت أوروغواي جزءا من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد منذ البداية، مع وجود مفرزة قوامها حاليا أكثر من ١ ٦٠٠ رجل. وفي جملة أمور أخرى، كانت وحدة بحرية من أوروغواي هي التي فتحت طريق الملاحة والاتصالات النهرية في حوض نهر الكونغو، التي ظلت مقطوعة لما يربو على ثلاثة أعوام.

وأود أن أعرب لأعضاء مجلس الأمن عن الشاغل الكبير لحكومة أوروغواي وشعبها إزاء الموقف الدقيق الذي يواجهه أكثر من ٧٠٠ من مواطنينا في بونيا، حيث وافقت أوروغواي على نقل جزء من قواتها بالرغم من الخطر البالغ في المنطقة. ولا توجد لأوروغواي أية مصلحة اقتصادية في المنطقة، أو في الكونغو عموما. فوجودها في هذا البلد التعيس يتماشى مع المبادئ الأخلاقية ومع وضع التضامن موضع العمل.

وحالة السكان المدنيين وحالة قوات أوروغواي في بونيا ببساطة حالة فظيعة. إن حياة سكان بونيا وحياة أفراد قوات أوروغواي الذين يحاولون حمايتهم، وهم الذين على حافة كارثة إنسانية، ومن المرجح في أية لحظة أن يقعوا ضحايا للعنف الجامح والطائش من جانب الفصائل المتحاربة، أصبحت كابوسا استمر الآن لعدة أسابيع.

وقد اتخذ مجلس الأمن من فوره قرارا كان منتظرا بصورة يائسة يأذن بنشر قوة طوارئ متعددة الجنسيات في بونيا. وتود أوروغواي أن تعرب عن امتناها للمجلس على عمله هذا. كما أود أن أشكر حكومات البلدان التي أعربت عن استعدادها للمشاركة في قوة الطوارئ، فضلا عن شكر الأمانة العامة على جهودها الرامية إلى التعجيل بإعداد القوة ونشرها.

وبالنيابة عن حكومتي وعن أبناء أوروغواي الذين تتعرض حياتهم وسلامتهم البدنية والعقلية حاليا لخطر شديد في بونيا، وبالنيابة عن كل أوروغواي، أحث على اتخاذ تدابير فورية لتنفيذ ذلك القرار والشروع في نشر قوات الطوارئ في بونيا في أسرع وقت ممكن، حتى يستعاد الهدوء، ويجري توفير الأمن للسكان وحماية أرواح الجميع. وأي تأخير قد يكون قاتلا لسكان بونيا ولأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن - لا بد من القول - لمصداقية وهيبة المنظمة.

السيد بو بكر ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، على توجيه عمل مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو بتصميم وحنكة ومهارة. كما أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الختامية عن موضوع ”الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن“. إن هذه الجلسة التي تنعقد في الوقت المناسب جدا تواكب إعداد المجلس لإرسال بعثتين إلى أفريقيا في الشهر القادم - إلى وسط أفريقيا وإلى غربها، وهما منطقتان متضررتان بصراعات مشتعلة تهدد بصورة خطيرة سلام واستقرار البلدان في هاتين المنطقتين.

وفي البيان الاستهلالي الذي أدلى به صباح هذا اليوم السفير ابراهيم غمباري، المستشار الخاص للأمين العام بشأن أفريقيا، قدم دليلا واضحا على الأخطار التي تحيق بالمهمة المقبلة، كما أنه تقدم ببعض المقترحات عن كيفية إجراء تحسين على نهجنا، وهو ما يحظى بالامتنان من وفدي.

إن قرارنا إرسال بعثتين إلى وسط وغرب أفريقيا لا يدع مجالا للشك إزاء رغبتنا في الإسهام في إرساء السلام والتنمية في هاتين المنطقتين الحساستين من القارة. ومتروك لنا أن نستفيد من هاتين البعثتين بإجراء الاتصات اللازمة على الصعيد الحكومي ومع القادة السياسيين. والسكان المدنيين، لكي تكون لدينا رؤية موضوعية للحالات ونتائجها، ونكون قادرين على تحسين وسائلنا للعمل على إيجاد الحلول السلمية لمختلف الحالات المعنية. فضحايا الصراع في أمس الحاجة إلى هذا. فهم لا يتطلعون سوى إلى الهدوء والأمن من أجل أن يركزوا طاقاتهم على تحسين رفاههم.

ومع ذلك، لا يمكن لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بالكامل ما لم يتصرف بمنتهى الذكاء مع الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، التي لم تعد هناك حاجة إلى إظهار أهميتها وفائدتها في منع الصراعات وإدارتها وتسويتها. ولذلك السبب لا بد خلال زياراتنا أن نحيط علما على النحو الواجب بالبعد الإقليمي، وأن نستمع بصورة وثيقة لوجهات النظر التي تعرب عنها مختلف الأطراف الفاعلة، وأن ننهج نهجا شاملا من أجل الإسهام في تحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراعات.

وبالإضافة إلى ذلك، يود وفدي أن يشير إلى أن دعم عملية السلام يقتضي بالضرورة تعزيز بعثات السلام. وفي ذلك الصدد، نحن مسرورون للقرارين اللذين اتخذهما المجلس بإنشاء بعثة للأمم المتحدة في كوت ديفوار، والموافقة على نشر قوة طوارئ متعددة الجنسيات مؤقتة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فضلا عن ذلك، ومثلما أشار عدد من المتكلمين، ينبغي ألا تغيب عن بال المجلس تلك القضية الشائكة المتمثلة في انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها بشكل غير مشروع، الأمر الذي يغذي بؤر التوتر. ولا بد أن توجه بعثتا المجلس رسالة واضحة إلى جميع أولئك المتورطين في تلك الآفة، التي تضر بعودة السلام أيما ضرر. كما يجب ألا نتغاضى عن مكافحة أنشطة المرتزقة، التي تتزايد في غرب أفريقيا بمعدل يبعث على القلق.

وختاما، يود وفدي أن يؤكد مرة أخرى اقتناعه العميق بأن بعثات مجلس الأمن ما فتئت تمثل ممارسات مفيدة ومهمة للغاية. ومن واجبنا أن نعطيها زخما أكبر حتى يمكن أن تكون أدوات أكثر فعالية في خدمة السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): تمثل أفريقيا ضمير العالم ومستقبله الواعد. فأفريقيا تمثل النقاء، وهي رمز العطاء، وعلى أرضها الشاسعة التقت أعراق كثيرة، وشارك عَرَق وجهد شعوبها في إثراء التراث الإنساني.

وانطلاقا من هذا الفهم، يتقدم وفدي بشكره العميق لكم شخصيا، السيد الرئيس، ولوفدكم الشقيق على عقد هذه الجلسة الهامة. كما نشكر السيد ابراهيم غمباري، المستشار الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية وآرائه الهامة.

ومما يدعو للأسف والحزن أن نرى عددا من دول هذه القارة قد غرق في صراعات فُرضت عليها في كثير من الحالات، واستمرت هذه الصراعات سنين طويلة وأدت إلى تداعيات إنسانية واجتماعية واقتصادية وأمنية وسياسية لا سابق لها. وقد آن الأوان كي تنعم هذه القارة ودولها بالسلام والأمن وتكف عن دفع ضريبة غناها بالثروات الطبيعية وتعدديتها الإثنية والعرقية.

وعلى الرغم من الصعوبات التي مرت بها أفريقيا وما زالت تمر بها، فإن الجهود التي بذلت على مختلف المستويات لم تحقق النتائج المطلوبة. ومنذ البداية، نود أن نؤكد أن هذه القارة تستحق مزيدا من الاهتمام من المجتمع الدولي ومزيدا من الجهد لتحقيق تنميتها وإصلاح ما تم تدميره طيلة عقود مضت، وذلك من خلال بذل جهد مستمر من قبل المجتمع الدولي.

و لم يأل مجلس الأمن جهدا خلال السنوات الماضية للتصدي للأزمات التي عصفت ببعض الدول الأفريقية، حيث استحوذت تلك الأزمات على اهتمام المجلس، الذي قرر، لمواجهة ذلك، إنشاء اثنتي عشرة بعثة من بعثات حفظ السلام أو تدعيمه أو إحلاله في دول هذه القارة. وما كان القرار الخاص بإرسال قوة دولية طارئة متعددة الجنسيات إلى منطقة إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي اتخذه المجلس صباح هذا اليوم، إلا دليلا إضافيا على المتابعة الحثيثة من جانب المجلس لتطورات الأحداث في دول هذه القارة. ويندرج هذا الاهتمام ضمن اهتمام باقي هيئات منظومة الأمم المتحدة، حيث بذلت الجمعية العامة أيضا جهدا ملحوظا، خاصة عندما اعتمدت برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وكذلك الجهد الكبير الذي بذله المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دون أن يغيب عن بالنا الدور البالغ الأهمية الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، شخصيا أو من خلال مبعوثيه الخاصين وممثليه الشخصيين في المنطقة لتقريب وجهات النظر وإحلال المصالحة الوطنية محل الصراعات والمواجهات العسكرية لتمكين الأطراف من تطبيق الاتفاقات التي يتم التوصل إليها وتنفيذ قرارات المجلس.

وبالرغم مما تقدم، نرى أن الجهد الدولي ما زال بحاجة إلى مزيد من الزخم لمعالجة الأمور وحسم الصراعات، وبناء السلام. وقد قام مجلس الأمن خلال الفترة الماضية بإيفاد بعثات إلى دول عديدة، سواء في أفريقيا الجنوبية أم في شرق أفريقيا أو منطقة البحيرات الكبرى. وظهرت نتائجها الإيجابية على تطورات الأحداث لاحقا. ونأمل في هذا الصدد أن تتمكن بعثتا مجلس الأمن القادمتان إلى وسط وغرب أفريقيا من تطبيق الولايات التي أنيطت بهما وتحقيق النتائج المرجوة منهما.

إن اللقاءات المباشرة لهاتين البعثتين مع قادة حوالي اثنتي عشرة دولة تعاني من الصراعات، أو لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتلك الصراعات، وحث قادة هذه الدول والتنظيمات المتصارعة فيها على الاستجابة لصرخة المجتمع الدولي لوقف كافة أشكال الاقتتال والتدمير، سيكون لها وقع خاص، لا سيما عندما تقترن بموقف حازم إزاء الأطراف التي تتحايل على قرارات الشرعية الدولية وتتردد في تنفيذها.

لقد رحبت سورية بإنشاء الاتحاد الأفريقي وبدء عمل الهيئات المتفرعة عنه، كما أنها تدعم الجهود التي يقوم بها هذا الاتحاد لحل التراعات الأفريقية. ونحيي بشكل خاص دور رئاسة الاتحاد، جنوب أفريقيا، في هذا المجال. ونرحب أيضا بالجهود الإقليمية ودون الإقليمية التي تبذل لحل التراعات في دول هذه القارة، ولا سيما الجهود التي تبذلها دول الجماعة الاقتصادية ودول غرب أفريقيا، إضافة إلى الهيئات الإقليمية الخاصة بوسط أفريقيا، مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتدعو سورية المجتمع الدولي إلى تعزيز القدرات المادية للمؤسسات الإقليمية الأفريقية كي تتمكن من تنفيذ المهام الموكلة إليها.

لقد أثبتت التجارب ضرورة التعامل مع التراعات في أفريقيا بطريقة شاملة وإقليمية واسعة، وذلك لارتباط الدول المجاورة في معظم الأحيان بأسباب التراع، وبإيجاد الحلول. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الهام الذي يؤديه قادة الدول

الأفريقية للتوسط وعقد اللقاءات التي تهدف إلى حل الخلافات بالطرق السلمية واستعادة الثقة المتبادلة والعلاقات بين الدول.

إننا نؤكد على ضرورة معالجة جذور التراعات في أفريقيا وأسبابها، ونقدر أهمية عمل فريق مجلس الأمن العامل المعني بأسباب الصراعات وحلها في أفريقيا وعلى ضرورة تفعيل توصياته ولا بد من عدم إغفال الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به المنظمات والهيئات الدولية المانحة وأهمية المساعدات التي تقدمها لإعادة الإعمار في أفريقيا.

لقد حرصت سورية كعضو في مجلس الأمن على إيلاء المشاكل التي تعاني منها أفريقيا كل الاهتمام. وطالبت سورية المجتمع الدولي، وما زالت تطالبه، ببذل كل الجهود من أجل وضع حد للصراعات التي عصفت بالعديد من الدول الأفريقية. وكلنا أمل في أن نتمكن جميعا من تنفيذ الوعد الذي قطعناه على أنفسنا لأفريقيا كي تنهض من واقعها وتستمر في إثراء الحضارة الإنسانية وتقدمها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل الفلبين. باسم المجلس، أرحب به في الأمم المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باها (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أخاطب مجلس الأمن لأول مرة، ويشرفني أن أفعل ذلك في ظل رئاسة باكستان وبشأن قضية في صميم عمل المجلس.

ويسعد وفدي بشكل مماثل أن يهنئكم، سيدي، وفريقكم على قيادة باكستان الممتازة للمجلس هذا الشهر، والتي كان أبرز أحداثها اتخاذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ونهنئ أيضا المكسيك على رئاستها الجديرة بالثناء في الشهر الماضي.

ويود وفدي أيضا أن يشكر وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري على بيانه صباح اليوم.

تأتي جلسة مجلس الأمن في الوقت المناسب، حيث أنها تنعقد قبل يومين من مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني برئاسة فرنسا، الذي سيتناول قضية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها أحد موضوعات المؤتمر. ويكتسي المؤتمر أهمية أيضا لأنه يأتي عشية توجه بعثتين لمجلس الأمن إلى وسط وغرب أفريقيا، بقيادة فرنسا والمملكة المتحدة على التوالي.

لقد أظهر مجلس الأمن في الأسابيع الأخيرة التزامه الثابت بحماية السلم والأمن في أفريقيا. إذ أن اتخاذه القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣)، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، واتخاذه صباح اليوم القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣) الذي يأذن بنشر قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في بونيا تحت قيادة فرنسا، يعبران بقدر كبير وواضح عن عزم المجلس على معالجة الصراعات في أفريقيا بشكل مباشر.

إن استجابة مجلس الأمن لأزمتي كوت ديفوار وبونيا ودور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تيسير عملية السلام في كوت ديفوار ودور البلدان المساهمة بقوات في إنشاء قوة الطوارئ المتعددة الجنسيات المؤقتة في بونيا هي نماذج للتعاون تستحق تسليط الضوء عليها.

وفي هذا الصدد، يقترح وفد بلادي ما يلي، ونعتقد أنه سيزيد من تعزيز حسم الصراعات في أفريقيا.

أولا، ينبغي الاستفادة بشكل كامل من شراكة مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا، خاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وتتيح الآلية المنشأة حديثا لمنع نشوب الصراعات وإدارتها

وحسمها، التابعة للاتحاد الأفريقي، موارد غنية تكمل جهود المجلس في حل الصراعات.

ثانيا، أسهمت بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع في تهيئة فهم أفضل للقضايا. وكانت مفيدة في تيسير عملية السلام، وينبغي تنفيذها في تعاون متزايد مع المجموعات الإقليمية ذات الصلة في الميدان. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي بقوة النهج الإقليمي للمجلس في التصدي لصراعات معينة في أفريقيا من خلال بعثات المجلس المقبلة. ونأمل أن تنجح هذه البعثات في إنجاز أهدافها.

ثالثا، إن النهج المتكامل الذي سيجمع بين كل أطراف الأمم المتحدة ذات الصلة المشاركة في منع نشوب الصراع وحسمه وفي التعمير فيما بعد الصراع ينبغي اعتماده بشكل مستمر في التصدي لحالات الصراع في أفريقيا. ونرحب بالتوجه نحو تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن ينوه بنجاح الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو. والآليات الأخرى، مثل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحسمها، ومجموعة الأصدقاء، والممثلين الخاصين للأمين العام، يمكنهم أيضا أن يسهموا في هذا النهج المتكامل.

ونعتقد أن لدى الأفارقة أنفسهم القدرة على أداء الدور الأساسي في تشجيع السلم والأمن في منطقتهم، وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمهم في هذه الجهود. ومن خلال تشجيع السلم والأمن في أفريقيا يتم أيضا تعزيز التنمية الاقتصادية وتقدم المنطقة.

أخيرا، وبقدر أهمية حل الصراع، يؤكد وفدي على الحاجة إلى التركيز على الاستراتيجيات الملائمة لمنع نشوب الصراعات وصياغتها بوصفها تدابير ذات أولوية لتشجيع السلم والأمن في أفريقيا، وبالأحرى في جميع المناطق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الفلبين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): حيث تقترب رئاستكم، سيدي، لمجلس الأمن هذا الشهر من نهايتها، أود أن أعرب لكم عن ارتياح وفدي للطريقة الممتازة التي أديتم بها مهمتكم النبيلة وأن أشيد بمهارتكم وكفاءتكم.

ويوافق وفدي تماما على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الكونغو الشقيقة، الذي قدم فيه بسلاسته وفصاحته المعهودتين، باسم بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، استعراضا موجزا للتطورات في جماعتنا في مجال السلم والأمن. ولذلك سيقتصر بيان وفدي على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذ نشكر مجلس الأمن شكرا خالصا لإبقائه على الوضع في بلدنا ضمن أولوياته، نغتنم هذه الفرصة أيضا لكي نعرب عن امتناننا للاستجابة الإجماعية صباح اليوم لطلب الأمين العام بنشر قوة متعددة الجنسيات بأسرع ما يمكن في بونيا بهدف المساعدة على استعادة الوضع الطبيعي في إتوري، وهي مقاطعة في إقليم أورينتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية ابتليت للمرة الثانية خلال أشهر قليلة أهوال تقترفها قوى الشر. وكانت الأحداث التي وقعت في بونيا ودبرها بلدان مجاوران مماثلة بشكل مدهش للأحداث التي شهدناها في كيسنغاني، حيث تصادم الجيشان النظاميان لهذين البلدين نفسيهما في مناسبات عديدة بالأسلحة الثقيلة،

مما أزهق أرواح الآلاف من الضحايا. إن الأعداد الكبيرة لأباطرة الحرب المتوحشين في إتوري، مثل الأباطرة الموجودين جنوبها في أقاليم نورد – كيفو، وسود – كيفو، ومانيما، يشكلون قلقا كبيرا لدرجة أن البعض يتكلمون الآن عن ''صوملة'' ذلك الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. والأسوأ من ذلك هو أن تلك الفظائع تمكننا من عقد مقارنة معينة بأحداث أخرى، مثل تلك التي تم تنفيذها قبل حوالي عشر سنوات في رواندا، حيث ارتكبت إبادة جماعية مروعة. وتذكرنا نشرات إذاعة كاندب التابعة لتوماس لوبانغا بشكل مدهش بالنشرات التي كانت تبثها إذاعة ميل كولينز وبتلك الذكرى المؤلمة.

إتوري ليست سوى أحد أعراض الحالة العامة في البلاد. والمذابح التي وقعت مؤخرا هناك تضاف إلى قائمة طويلة ومروعة من الانتهاكات المرتكبة على نطاق واسع لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي منذ اندلاع الحرب العدوانية في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨. وما إتوري سوى كارثة جديدة في المأساة الكونغولية. وهناك مئات من حالات الموت التي تم التحقق منها؛ وآلاف الأشخاص المشردين داخليا، وآلاف الأشخاص الذين يعيشون في ظروف دون مستوى الظروف الإنسانية في منطقة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو حولها، حيث يحاولون إيجاد ملاذ في ظل حماية القوات من أوروغواي الذين ما فتئوا يؤدون عملا ممتازا. ووفدي لا يفوته أن يذكر أن أعضاء المجتمع الدولي دفعوا ثمنا غاليا. فقد قُتل بوحشية اثنان من ممثلي الصليب الأحمر واثنان من أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعيدا عن أسرهم. لقد كان هؤلاء الأشخاص ملتزمين التزاما كاملا بقضية عودة السلام إلى بلدنا وقد عُثر على جثثهم مشوهة على نحو لا يمكن لأحد تخيله.

وفي ضوء كل تلك الفظائع، من المهم ألا يكتنف الغموض رسالة المجتمع الدولي. ويجب أن تكون الرسالة واضحة وأن يرسل مجلس الأمن إشارة قوية إلى الذين يقترفون هذه الفظائع. فعلى سبيل المثال، لا يزال المسؤولون عن جرائم القتل المقترفة في ١٤ و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ في كيسنغاني – والمدرجة أسماؤهم في تقارير رسمية للأمم المتحدة – يتنقلون بكل حرية ويزاولون أعمالهم. وفي هذه الحالات، كيف يمكن لمنتهك محتمل لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي ألا يشعر بالأمان وألا يقترف جريمة أخرى حينما يعلم أنه، بعد ارتكابها، لن يفلت من العقاب فحسب، ولكن أيضا قد يستفيد من مطلب مسبق صغير أو حافز يمنح على مذبح السلام.

هذه هي الحال مع توماس لوبانغا، أحد السجناء السابقين في سجن ماكالا في كينشاسا، وأحد المجرمين والإرهابيين المعروفين. فهل ننظر إليه بصفته الحقيقية كمجرم – وأكرر، مجرم – أم نفرش له البساط الأحمر؟ وفي الوقت الذي يلتزم فيه مجلس الأمن بحزم بكفالة استقرار إتوري، وبالتالي استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها، ستكون إتوري بلا شك اختبارا مهما لإرادة الأمة وإرادة المجتمع الدولي.

وفي سياق الشراكة التي تكونت لحسن الطالع بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والأطراف المشتركة أو المهتمة بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أخذ المجلس زمام المبادرة بإرسال بعثة إلى المنطقة على أساس منتظم. ونذكر بارتياح أن كل زيارة قامت بها بعثة من بعثات المجلس أدت إلى تقدم ملحوظ في عملية السلام. ونحن مقتنعون بأن الشيء نفسه سينطبق على البعثة إلى وسط أفريقيا، التي سننفرد بشرف استضافتها في كينشاسا في غضون أيام قليلة. والتحديات هائلة ولكن لا شك في أن من الممكن التغلب عليها.

وفي المستقبل القريب ينبغي التركيز على نحو خاص على تنفيذ عملية الانتقال وعلى استكمال عملية السلام الجارية الآن. ووقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، وعلى نحو أخص في الشرق، أمر حيوي بغية تمكين الحكومة الانتقالية من ترسيخ سلطتها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ولاتفاق لوساكا والاتفاقات الجزئية التي تلت ذلك.

إن الإصلاحات التي توخاها الدستور الانتقالي تستحق الدعم. ويجب دعم إصلاح الجيش والإسراع به حيث أنه عامل حيوي في السيادة والدفاع عن الأراضي الوطنية، لا سيما في سياق التشكيل السريع لجيش جمهوري شامل. وإصلاح النظام القضائي، يجب أن يكون أولوية لكي نستطيع التصدي للمسألة الشائكة لإدارة العدالة والإفلات من العقاب. فالعديد من رجال ونساء الكونغو الذين عانوا عناء شديدا من الهجوم المسلح ومن الفظائع التي ارتكبها لوردات الحرب يطالبون بالعدالة. ولا يجوز حرمانهم منها.

وتستحق قرارات لجنة إعادة السلام إلى إتوري أيضا أن تدعم دون قيود. ويجب تنفيذها على نحو تام. ومع ذلك، يجب أن نشير إلى أن مهام إعادة السلام والمصالحة واحترام القانون مهام من مسؤولية كيان حكومي. ولذلك، تستحق قدرات الحكومة الانتقالية أن تعزز لكي تؤديها.

وفي الأمدين القريب والمتوسط، ينبغي إعادة التفكير في مفهوم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من ناحية مفهوم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن من ناحية أخرى إذا أردنا لهما أن يكونا فعالين بحق. وبطبيعة الحال، يجب تطبيقهما بالنسبة للجماعات المذكورة في مرفقات اتفاق لوساكا ولكن ينبغي أيضا أن يمتدا ليشملا الجماعات التي أنشئت مؤخرا، وبعضها يحارب في إتوري. ومن الأساسي أيضا استحداث آلية مستدامة لوقف تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يؤدي إلى خلق حالات عدم الاستقرار التي تصبح أراضي خصبة مؤكدة لجميع أنواع المجرمين والجريمة المنظمة وشبكات الإرهاب. وفي ذلك السياق، تابعنا باهتمام كبير الآراء التي أعربت عنها في هذه الجلسة وفود ألمانيا وبلغاريا واليونان.

ويجب أيضا أن ننهي الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. فهذه الموارد في نهاية المطاف لعنة على البلدان التي شاء لها القدر أن تمتلكها. فتلك البلدان، بما فيها بلادنا، فقيرة للغاية ويحدث في داخلها جميع الصراعات في العالم تقريبا. وبالتوازي، قد يكون من المفيد تجميع عمليات السلام المختلفة في المنطقة في نهج شامل. وعملية أروشا للسلام في بوروندي تسير على نحو جيد ويبدو أنها على المسار الصحيح. وعملية لوساكا، لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يمكن عكس مسارها. ونأمل أن تنجح كلتا العمليتين وأن ينشأ حيز حر وديمقراطي. وسيكون ذلك لصالح منطقة البحيرات الكبرى. وسيكون من المهم حينئذ أن يراعي البلدان الآخران في المنطقة الجهود التي يتم بذلها دون شك بغية تحقيق ديمقراطية أصيلة وتسامح ووئام وطني.

وفي الأمد البعيد، سيكون تنظيم وعقد مؤتمر دولي يُعنى بالسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى ضرورة حتمية. ونرى أن من شأن هذا المؤتمر أن يصبح أكثر المحافل ملاءمة لوضع أسس علاقات جديدة تتسم بالاحترام والثقة فيما بين بلدان المنطقة. وبمجرد استعادة السلام، لن يفوت على رجال ونساء الكونغو أن يتشاطروا مع العالم ما يعتزمون تحقيقه من أجل سعادة الجيل الحالي والأجيال القادمة. ونأمل أن نتشاطر حلمنا ونحققه بمساعدتكم، أنتم أعضاء المجتمع الدولي.

قبل أن أختتم بياني، يود وفدي أن يرجو من مجلس الأمن أن يتفضل بأن ينقل إلى الأمين العام امتناننا لجهوده

الدؤوبة لإعادة السلام إلى بلادنا. ونحن ممتنون له على مبادرته الأخيرة ونغتنم هذه الفرصة لكي نشكر مجددا بإخلاص، من خلالكم سيدي الرئيس، جميع البلدان التي قررت أن تستجيب لها بشكل أو بآخر. وسيكرر الناطق الرسمي الأقدم باسم الجمهورية هذا الشكر مجددا في غضون عدة أيام على جهود المجلس الدؤوبة والتزامه الصادق.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالشكر على عقد هذه الجلسة الختامية لمناقشة بعثتي مجلس الأمن إلى أفريقيا ونهوض الأمم المتحدة بالسلام والأمن في أفريقيا. ونود أيضا أن نشكر السفير غمباري، الممثل الخاص للأمين العام، على بيانه.

لقد أصبحت الحالة في وسط أفريقيا – لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية – مثيرة لأشد القلق؛ فعملية السلام هناك تواجه عددا من التحديات. وفي غرب أفريقيا لم يتوطد السلام بعد، ولم يتم بعد حل الصراع في ليبريا والحالة في كوت ديفوار لا تزال تكتنفها عوامل مزعزعة للاستقرار. وبعثتا مجلس الأمن إلى هاتين المنطقتين ضروريتان وجاءتا في الوقت المناسب. ونأمل أن تؤديا دورا فعالا في النهوض بعمليتي السلام في كلتا المنطقتين.

ظل مجلس الأمن، خلال السنوات الأخيرة، يعمل بهمة ونشاط لمنع نشوب الصراعات وتسويتها ولتوطيد السلام. وأحرز تقدما في هذا المضمار، ولكنه واجه أيضا مصاعب ومشاكل. وأود اليوم أن أمعن النظر في مسألة واحدة، ألا وهي أهمية إقامة عملية صون السلم والأمن على أساس اقتصادي ومالي سليم.

إن القارة الأفريقية غنية بالموارد الطبيعية. وهذا ينطبق على جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. ولكن بسبب العديد من العوامل، كثيرا ما يصبح الأمن الاقتصادي والمالي عامل تعطيل لعملية إنهاء الصراعات وإعادة بناء السلام.

وفي الحقيقة إن العجز عن تدبير الموارد الاقتصادية والمالية الكافية له أثر سلبي على تعزيز عمليات السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نلاحظ أن التعاون، بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، قد ازداد في السنوات الأخيرة، وأن التنسيق بين مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة – مثلا، بين مجلس الأمن و المجلس الاقتصادي والاجتماعي – زاد أيضا.

ولا يزال عدم توفر التمويل الكافي خلال عمليات السلام مشكلة صعبة. فعلى سبيل المثال، اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال عملية حفظ السلام في كوت ديفوار، بدور أساسي في استقرار الحالة في ذلك البلد. بيد أن عملية حفظ السلام تفتقر بشدة إلى المال. وفي سيراليون ظلت عملية تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع متوقفة بسبب عدم التمويل.

إن البلدان، بعد انتهاء الصراعات وتحقيق السلام، لا تزال تواجه مصاعب جسيمة قد تصبح عوامل جديدة لإحداث جولة أخرى من القلاقل. مثلا، في غينيا – بيساو يجري تنفيذ اتفاقات السلام ذات الصلة، ولكن المصاعب الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها تهدد بالقذف بها في حرب أخرى.

وبالتالي تمثل الضمانات الاقتصادية والمالية مسألة ذات خطر بالنسبة لمجلس الأمن في مهمته المتمثلة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وإحباط تكرار حدوثها في أفريقيا.

ينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تعمل بجهد لإيجاد حلول فعالة لتمكين المنظمة من تعزيز قدرتها على صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير وانغ ينغفان على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لرئيس مجلس الأمن على طرحه موضوع الصراع في أفريقيا للنظر فيه في الجلسة الختامية للمجلس في هذا الشهر، بهدف إيفاد بعثتين من المجلس إلى تلك القارة. وقد أوضحت مناقشاتنا الطابع العملي الكبير لهذا الإجراء وفائدته الكبيرة. وتبادل الآراء الذي جرى اليوم من شأنه قطعا أن يساعد أعضاء مجلس الأمن في عملهم أثناء زيارتهم لأفريقيا.

تتفق روسيا مع الاقتناع العام فيما يتعلق بالصلة بين السلام والتنمية. ونحن نؤيد وضع نهج شامل ودقيق لتسوية الصراعات ومنع نشوبها وللقضاء على الفقر، بغية ضمان التنمية وتعزيز الديمقراطية على القارة الأفريقية. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء الأولوية لاستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والتغلب على العقبات التي يمكن أن تسهم في ظهور الصراعات واستمرارها. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن الأفارقة أنفسهم بوسعهم الاضطلاع بدور أساسي في هذا الصدد.

إن روسيا تشارك بفعالية في جهود حفظ السلام في أفريقيا؛ إذ يشارك الممثلون الروس في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة.

لم تنج أفريقيا من التحديات والتهديدات الجديدة. ومن المهم أن يعمل مجلس الأمن فيما يتخذه من نهج تجاه هذه المشاكل بنفس التصميم والجدية اللذين يعمل بهما في المناطق الأخرى. والمعايير المزدوجة غير مقبولة. وقد أعرب ممثل ماليزيا في هذه القاعة عن هذه الفكرة، ونحن نؤيدها.

يتعين على بعثتي مجلس الأمن المزمع إرسالهما أن تنجحا في التعامل مع تهديد جديد للقارة وتقييمه: ألا وهو انتشار الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون. وكثيرا ما تشكل هذه الجماعات تهديدا للأسس الدستورية للدول المستقلة بل ولوجودها نفسه. وعبّر عن ذلك ببلاغة ممثل الكونغو، السيد إيكويبي، في وقت سابق من هذه الجلسة.

وهذه الجماعات، في العديد من الحالات، ليس لديها برنامج من أي نوع، فيما عدا رغبتها في الاستيلاء على السلطة بأي ثمن. وثمن تحقيق هذه الرغبة قد يكون عشرات الألوف من الأرواح الأفريقية المسالمة. وبما أن هذه الجماعات تنهب وتغتصب وتقتل السكان المدنيين، فكيف تختلف عن الإرهابيين؟ والبيان الذي أدلى به اليوم ممثل بوروندي، السيد نتيتوروي، يدل على أن الأفارقة أنفسهم يرون هذا الرأي.

وفي كثير من الأحيان تتحرك الجماعات المسلحة بإملاء من الخارج وتصبح امتدادا لمصالح البلدان المجاورة. وأصبحت هذه الظاهرة ذات طابع إقليمي، وهي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبغية تفادي أسوأ الاحتمالات، يتعين على الحكومات أن تدخل في اتصالات مع هذه الجماعات وأن تقدم تنازلات في إطار حوار وطني داخلي. وهذه مسألة يمكن شرحها وفهمها، وكل حالة تتطلب نظرة فردية. بيد أن هذا النهج يؤدي إلى إكساب المتمردين شرعية، وإلى وجود حالة يجري فيها اتخاذ الخيار لصالح العنف بدلا من اللجوء إلى الوسائل الدستورية لحل المشاكل الداخلية.

تتطلب مسألة الأمن على الحدود نهجا جديدا. فلأسباب تاريخية ظلت الحدود الأفريقية دائما قابلة

للاختراق. وهذا مكَّن السكان من الاحتفاظ بالروابط العرقية والقبلية وساعد على التعاون الحدودي.

ولكن أصبحت قابلية الحدود للاختراق وضعفها، في العديد من الحالات الآن، سببا لطفح حالات الصراعات، وتدفقات الأسلحة غير المشروعة بلا قيود، والتهريب والجريمة العابرة للحدود، وتصدير الموارد الطبيعية على نحو غير مشروع وتنقلات الجماعات المسلحة والمرتزقة.

وينبغي لبعثتي مجلس الأمن أن تلفتا الانتباه إلى هذه المشكلة، التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة زعزعة الاستقرار في شتى مناطق أفريقيا. وتؤيد روسيا الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتعزيز إمكانيات حفظ السلام في أفريقيا وإقامة شراكة وتعاون فعالين في مجال صون السلم.

ومما يحمل بشارة كبيرة التعاون بين الهياكل الأفريقية لحفظ السلام ومجموعة الثمانية. ونحن نتفق مع الآراء التي أعرب عنها في هذا الصدد سفير ألمانيا، السفير بلوغر. ونلاحظ مع الارتياح اشتداد جهود السلام من الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ونرحب بالإسهام الرئيسي الذي قدمه عدد كبير من الدول الأفريقية إلى عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، نشعر بالقلق من أن تقييمات مجلس الأمن والمؤسسات الأفريقية لا تتفق في بعض الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تجد طلبات شركائنا في أفريقيا دوما التأييد في المجلس.

ومن ذلك المنطلق، نوافق على الاقتراح الذي تقدم به رئيس مجموعة الدول الأفريقية، الممثل الدائم لموريشيوس، السيد كونجول، بإجراء مشاورات بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي. ونحن نؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل أنغولا، السيد غسبار مارتنس عن التعاون مع المنظمات دون الإقليمية. وينبغي أن نهتم برأي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، الذي طرحه اليوم ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد إكويبي.

وقد أشار عدد من الوفود اليوم إلى الجزاءات بوصفها وسيلة للتعامل مع الذين ينتهكون السلام والأمن الدوليين. إن الجزاءات سلاح قوي جدا، وإن فرض أنظمة الجزاءات مقصور على مجلس الأمن وحده. وتلك الأنظمة غير مقبولة، كما أفاد مؤخرا أحد أفرقة الأمم المتحدة، عندما لا يعرف المستهدفون أنهم هدف الجزاءات. ولا بد أن يتابع مجلس الأمن بعناية تنفيذ القرارات الخاصة به. وسيتمكن مجلس الأمن، خلال رحلته إلى غرب أفريقيا من رؤية مدى فعالية أنظمة جزاءاته في حالة دول بعينها في المنطقة.

وينظر مجلس الأمن بصورة منتظمة في حالات الإنعاش فيما بعد الصراع في دول أفريقية مختلفة. إننا نشعر بالقلق إزاء الفجوات والتعقيدات التي نشأت في بعض الحالات: الانقلاب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى والصعوبات في عملية ما بعد الصراع في غينيا - بيساو. ونأمل أن تتمكن بعثة مجلس الأمن في الحالة الأخيرة من تقديم إسهام بناء في كفالة مواصلة سلسة لتلك العملية. ونعتقد أن بعثتي مجلس الأمن إلى وسط وغرب أفريقيا ستتمكنان من الحصول على رؤية مباشرة للحالة الإنسانية في مناطق الصراع.

وتوضح المعلومات الواردة أنه توجد في تلك المناطق، قسوة شنيعة وبشعة تمارس ضد السكان المدنيين. وتنفذ أعمال القتل الطائشة باستخدام المناجل، التي أصبحت من أسلحة التدمير الشامل. ونرى ظواهر لا تتوافق مع الحضارة في القرن الحادي والعشرين. فالأطفال المحاربون يجرون إلى عنف لا نهاية له. ولا بد من أن ترسل بعثتا الأمم المتحدة رسالة واضحة للأطراف المعنية: إن الذين يرتكبون

جرائم ضد الإنسانية سيقدمون حتما للعدالة .وسيعاقب المذنبون على الجرائم التي ارتكبوها. إننا نؤيد البيان الذي أدلى به في هذا الصدد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد إليكا. فدم ورماد الضحايا الأبرياء يجعل هذا من واجبنا.

يكاد يكون لجميع الصراعات الأفريقية بعد إقليمي. وتحدد مواقف الجيران وغيرهم من الأطراف الإقليمية الفاعلة إلى حد كبير نجاح أو فشل الجهود الدولية لتسوية تلك الصراعات. وتقترح روسيا أن نستطلع خلال بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا آراء دول منطقة البحيرات الكبرى حول فكرة اعتماد إعلان بشأن حسن الجوار يمكن بعد ذلك تحويله إلى معاهدة لحسن الجوار. ومن رأينا، أن العمل بشأن مثل تلك الوثيقة من شأنه أن يعزز التفاهم المشترك بين الدول في ذلك الجزء من القارة الأفريقية، ويساعد في حل المشاكل الجارية ويعزز الثقة بين الدول. ويمكن أن يكون خطوة هامة في الإعداد لعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

لا توجد حلول سريعة للمشاكل الهائلة لتسوية الصراعات الأفريقية. إننا نحتاج إلى بذل جهود متعددة الوجوه وشاقة من كل من أصدقاء أفريقيا ومن الأفارقة أنفسهم أولا وقبل كل شيء. ويحدونا الأمل أن تساعد بعثتا مجلس الأمن المقبلتان، وفقا للولايتين المنوطتين بهما، في وضع تسويات لتلك الصراعات وفي مواجهة التحديات والتهديدات لأفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامانزي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لكم، سيدي، عن صادق شكري على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن السلام والصراع في أفريقيا. كما أود أن أهنئكم على العمل المتميز الذي قام به مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو، إبان فترة رئاستكم للمجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يعرب وفدي عن تقديره البالغ للتقييم والتوصيات التي قدمها صباح هذا اليوم السفير غمباري. كذلك يود وفدي أن يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل الكونغو بالنيابة عن بلدان وسط أفريقيا بشأن تطور عملية تحقيق السلام في المنطقة.

لقد شهدت الأشهر الماضية الحوادث المروعة والمحزنة التي وقعت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قتل في مجازر بصورة مخزية العديد من المدنيين الأبرياء أو اجبروا على التشرد وما لحقه من بؤس. لقد حصلت تلك الأحداث في الوقت الذي وافق فيه الكونغوليون من فورهم على إطار سياسي لوضع هياكل انتقالية ترمي إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين لشعب البلد وللبلدان المجاورة.

ويقتضي حجم تلك الحوادث أن يقدم المجتمع الدولي دعما غير مشروط لجميع الأحزاب الكونغولية في هذه العملية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. وهناك في الواقع حاجة إلى التزام جوهري من المجتمع الدولي بمساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على بناء الثقة بين صفوفه والسعي إلى الوحدة الوطنية.

وفي هذا الصدد، تقدر حكومة رواندا مبادرة الأمين العام الجديرة بالثناء بإجراء مشاورات بغية نشر قوة متعددة الجنسيات محايدة تكون مهمتها الرئيسية إيصال الإغاثة إلى سكان إتوري ومنع حصول كارثة إضافية في المنطقة.

لقد عانى أولئك السكان الأمَرَّين نتيجة للوضع الفوضوي وغير الآمن من جراء عدم توفر الديناميات الملائمة لتنفيذ إطاري لوساكا وبريتوريا السياسيين. وحكومة رواندا

تدعو إلى أن تكون هذه القوة المتعددة الجنسيات دعما قويا لعملية إحلال السلام دون المساس بإطاري لوساكا وبريتوريا، اللذين يمثلان مرجعا محوريا لاستعادة السلم والأمن الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر البلدان الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى.

وترحب حكومة رواندا أيضا بالبعثة المرتقبة لمجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، والتي ستتم خلال شهر حزيران/يونيه. إن هذه خطة حاسمة في إعطاء الزخم لعملية إحلال السلام التي تجري في بلدان منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وينبغي لهذه البعثة أن تسعى إلى مساعدة الأطراف الكونغولية على تحديد سبل ووسائل التغلب على العقبات القائمة التي تعترض طريق إنشاء الهياكل الوطنية والمتكاملة. وإن نداء قويا يوجه إلى الأطراف الكونغولية، وخاصة الحكومة القائمة في كينشاسا لإبداء المزيد من الإرادة السياسية والانفتاح، سيكون قيما للغاية في إنقاذ النتائج الجيدة التي تحققت حتى الآن بفضل المبادرات السلمية الإقليمية والدولية الممتازة التي اتُّخِذَت لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فيما يتعلق ببوروندي، تود حكومة رواندا أن تعرب عن رغبتها في أن تسهم بعثة مجلس الأمن في تعزيز آليات تنفيذ اتفاقات أروشا للسلام بغية الاستعادة السريعة للسلام في سائر أراضي بوروندي. وينبغي تقديم توصيات فيما يتصل بالبعثة الأفريقية في بوروندي بهدف توطيد كفاءتها على الأرض تحقيقا لأقصى درجات الأمن ولما فيه خير شعب بوروندي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حشّاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة الممتازة التي أدارت بها باكستان، وأنتم شخصيا، أعمال مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. لقد اقترحتم جدول أعمال تراعى فيه مختلف اهتمامات مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

إن ثمة وفودا عديدة قد أجرت خلال رئاساتها للمجلس مناقشات مواضيعية هامة. وقد مكن ذلك من إجراء تبادل للآراء وتوسيع مفهوم السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تشكل النتائج التي أسفرت عنها المناقشات المختلفة مرجعا للمجلس في تناول المسائل التي يعالجها. وحقيقة أن عددا من غير الأعضاء في المجلس يشاركون في هذه الممارسة المستفيضة لهي دلالة إيجابية على وجوب أن يستغل المجلس ذلك.

ولا بد أيضا من إبراز أهمية الموضوع الذي طرحه رئيس المجلس للمناقشة اليوم، خاصة أنه يمكننا من النظر قدر المستطاع في حالات التوتر والصراع في سياقها الإقليمي ودون الإقليمي، وكفالة وجود تفاعل أكبر بين المجلس والأطراف دون الإقليمية في السعي إلى إيجاد حلول لهذه المشاكل.

ومن المطمئن أن نلاحظ أن الصراعات في أفريقيا موضع متابعة متواصلة في مجلس الأمن، وأن جهودا مستمرة وصادقة تُبذل من جميع الأعضاء للتخفيف قدر المستطاع من حدة الآفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيق بقارتنا. ومع ذلك، من المهم زيادة تعزيز التزام المجلس بأفريقيا. ولعله من المناسب للمجلس أن يجري تقييما دوريا، مثلما يفعل اليوم، لأعماله المتعلقة بالصراعات الأفريقية المتزايدة التعقيد بغية تحديد المشاكل الحقيقية، وإذا لزم الأمر،

استكشاف سبل جديدة قد تؤدي إلى أفضل الحلول المؤاتية لتلك المشاكل.

والبعثتان اللتان سيوفدهما مجلس الأمن إلى منطقتين أفريقيتين في الشهر المقبل هما مبادرتان خلاقتان من نواح عديدة. فينبغي أن تكونا موضع ترحيب، إذ أنهما ستمكنان من المشاركة المباشرة في مساعدة أطراف الصراعات على التفاوض لإيجاد حل سلمي وسريع لنزاعاتها.

وإن الاعتراف بالترابط القائم بين الحالات السائدة في المنطقتين دون الإقليميتين لوسط أفريقيا وغربها، فضلا عن الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وغيره من المشاركين الأفارقة، لدليل جيد على السبيل الذي يتعين علينا أن نسلكه كي يدرك المجلس إدراكا فعالا الآلية دون الإقليمية التي تندرج في إطار الفصل الثامن من الميثاق. ولقد عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالفعل لدى تطوير علاقتهما على إنشاء آلية للتشاور والتنسيق بهدف تحسين الجهود المشتركة التي تبذلها المنظمتان، ولا سيما في مجالي صون السلم ومنع نشوب الصراعات. وفي ذلك الصدد، من المهم التركيز على أن الجهود والمبادرات المضطلع بها ينبغي أن ترتكز على بارامترات تضعها الدول الأفريقية ذاتها، عملا بمبادئ وأهداف الاتحاد الأفريقي وبتعاون وثيق مع مجلس الأمن.

وبالمثل، ونظرا لأن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يكمل بعضها بعضا في صون السلم ومنع نشوب الصراعات، نعتقد أنه من الضروري أن يولي المجتمع الدولي الأهمية الواجبة لتعزيز قدرة أفريقيا عن طريق تقديم الدعم المادي والمالي الكبير لآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وفضها في أفريقيا.

وما فتئت تونس تعزز مشاركتها في جهود السلام التي يبذلها مجلس الأمن. ونعتقد أن تلك الجهود ينبغي أن تكون جزءا من نهج شامل يراعي الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تراعي على وجه الخصوص الصلة الوثيقة بين التنمية والسلام والأمن. لذلك، من الأهمية بمكان بالنسبة لبلادي أن يتم تطوير استراتيجية دولية قائمة على خطوات متكاملة بما يمكن من التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، من قبيل الفقر والاستبعاد. وهذا النهج يتطلب قدرا أكبر من مشاركة الهيئات الإنمائية، وتأكيدا على البرامج ذات المردود السريع التي يمكن أن تسهم في مساعدة السكان الخارجين من الصراع على استئناف حياتهم الطبيعية.

لذلك السبب، نعتقد أن علينا أن نواصل التأكيد على ضرورة أن يأذن مجلس الأمن بمشاركة البلدان المتضررة بالصراعات وللأمم المتحدة ولأطراف أخرى في الإعداد لولايات بعثات الأمم المتحدة وتوسيعها وتجديدها. ومن شأن ذلك التمكين من مراعاة وجهات نظرها وخبرتها في إعادة الإعمار، فضلا عن تلبية الاحتياجات العاجلة للبلدان التي تشهد صراعات، الأمر الذي يكفل نجاح تلك البعثات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثلة جمهورية تنزانيا المتحدة. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة مولامولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): إنني عازمة على تبديد رتابة المهام الموكولة إليكم، سيدي الرئيس، من خلال تعزيز الأجندة النسائية، وبالأخص عن طريق المشاركة في المناقشة الجارية اليوم.

إن وفد بلادي يشعر بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المتعلقة بالصراعات في أفريقيا، وهو موضوع يمثل مبعث قلق كبير لقارتنا. وفي واقع الأمر، فإن تنزانيا تدرك وتقدر إسهام باكستان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا.

إن حقيقة عقد هذه الجلسة بعد يوم واحد من احتفالنا باليوم الدولي لحفظة السلام في الأمم المتحدة أمر جدير بالثناء في حد ذاته. وأود أن أشيد بأكثر من ١ ٨٠٠ من حفظة السلام الذين قضوا نحبهم في خدمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الماضي القريب، شغلت أفريقيا ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من جدول أعمال مجلس الأمن. ورغم أن ذلك ليس مصدر فخر لأفريقيا، إلا أنه دليل على التزام المجلس بحل صراعات تبدو وكأنها لا تنتهي في قارتنا. وإننا نثني على المجلس لنجاحه في استعادة السلام في سيراليون وفي إثيوبيا وإريتريا.

ورغم تلك المنجزات تتأجج الصراعات في أفريقيا بلا هوادة، وتتسبب في إزهاق أرواح الملايين من الناس، وتشريد المدنيين، وفصل الأسر بعضها عن بعض، وتدمير الاقتصادات، ناهيك عن تدمير الممتلكات والهياكل الأساسية.

ولا أعتزم التطرق ثانية إلى الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا. فتقرير الأمين العام الشامل الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/318)، وتقاريره اللاحقة، قد أفضت إلى اتخاذ قرارات في مجلس الأمن والجمعية العامة. ولكن من الأهمية بمكان أن نتذكر دائما، وبدون أن نتناول الأسباب الجذرية، أنه لن يكون من السهل حسم الصراعات التي تبتلي القارة الأفريقية ببلواها.

وفي هذا السياق ، يود وفدي أن يذكر المجلس بأنه ينبغي له أن يولي أكبر قدر من الأهمية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ضمن أمور أخرى، وكذلك لتوافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد العام الماضي في جوهانسبرغ. ولا يزال القضاء على الفقر أولوية مطلقة إذا أردنا تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة.

ولو ترجمت الأقوال إلى أفعال، لكانت أفريقيا تعيش في بيئة خالية من الصراعات، إذ قُدم عدد كبير جدا من البيانات والمقترحات والقرارات وخطط العمل في هذه القاعة. لذلك فإن السؤال المطروح علينا هو كم حققنا من جراء الجلسات والمناقشات العديدة التي تمت ومن البيانات والقرارات الناتجة عنها. أعتقد أن البحث عن إجابة لذلك السؤال يؤكد على أهمية النقاش الجاري اليوم.

ويبقى الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلا حل، رغم المنجزات التي تحققت على الجبهة السياسية. فيجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات، وأن يتخذها بسرعة، إذا أردنا تجنب كارثة إبادة جماعية وكارثة إنسانية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية – منطقة ايتوري المضطربة. وبينما نرحب بإجراء المجلس اليوم المتمثل في إعطاء تفويض بنشر قوة متعددة الجنسيات في بونيا، إلا أنه، كما أعلن بالتحديد في القرار المتخذ للتو، إجراء مؤقت. وأملنا أن يتمكن الأمين العام من نشر قوة ذات قدرة وفعالية أكبر حتى تتصدى بفعالية للحالة القائمة على أرض الواقع وبحيث تكفل استعادة السلم والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية برمتها. إن عمليات القتل في بونيا لشهادة مؤسفة على عدم كفاءة ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأية ولاية مقبلة تُمنح للبعثة ولا ترتقي إلى مستوى الفصل السابع من الميثاق، كما يتصورها اتفاق لوساكا، من شأنها أن تخذل الشعب الكونغولي الذي تم باسمه التوقيع على اتفاق السلام ذلك.

إن التزام حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة باستعادة السلام في منطقة البحيرات الكبرى ليس بحاجة إلى إسهاب. فلقد وقعت تنزانيا مؤخرا على اتفاق المركز القانوني لبعثة

منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع إدارة عمليات حفظ السلام، وذلك كجزء من جهدنا لتوطيد وتيسير الوجود الفعال للبعثة في جهود بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والانتقال السلس لسلطة الحكومة الانتقالية في بوروندي كان موضع ارتياح كبير في تترانيا. لذلك ترحب تترانيا بقرار المجلس بإرسال بعثة إلى المنطقة – تشمل زيارة لتترانيا – تسمح لأعضاء المجلس، ضمن أمور أخرى، بتقييم الحالة على أرض الواقع والحصول على معلومات مباشرة من الأطراف. ونأمل أن تقنع الزيارة المجلس باتخاذ تدابير ملموسة إضافية للنهوض بعملية السلام وللقيام بمحاولة جادة لإيجاد حل دائم لإنهاء الصراعات المتأججة في المنطقة وتحقيق سلم واستقرار دائمين.

وإذ نرحب ببعثة المجلس المقبلة إلى منطقتنا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لنؤكد لكم ، سيدي الرئيس، التزام تترانيا الثابت بالجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى ودعمها المستمر لها وتعاوها معها.

وأخيرا، نود أن نناشد المجلس حشد الإرادة السياسية اللازمة والتنفيذ الكامل لما التزم بفعله في أفريقيا من خلال قراراته وبياناته الرئاسية المتعددة. ولدينا الثقة بأن مجلس الأمن العاقد العزم يستطيع التوصل إلى نتائج تخدم مصالح السلم والاستقرار الدائمين في أفريقيا، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة جمهورية تترانيا المتحدة على كلماها الطيبة الموجهة إلي.

وأود الآن أن أدلي ببضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

أود بداية أن أعرب عن شكر باكستان وامتناها لجميع أعضاء المجلس وغير أعضائه والمتكلمين الآخرين على مشاركتهم في جلستي اليوم. وإني ممتن بصفة خاصة للسيد إبراهيم غمبري، المستشار الخاص للأمين العام، على بيانه المنير. كما أود أن أشكر السفير دلا سابليير والسفير غرينستوك على بيانيهما و على موافقتهما على رئاسة بعثتي مجلس الأمن إلى وسط وغرب أفريقيا، على التوالي. وتتمنى باكستان كل النجاح لهاتين البعثتين الهامتين.

إن الملاحظات التي أدلى بها ممثلون من أفريقيا في مناقشتنا قد عززت فهمنا للحالة في القارة. ومن الواضح أن أفريقيا تواجه تحديات كبيرة يشكلها الجوع والمرض والفقر، وكذلك الصراعات المستمرة في أنحاء متفرقة من القارة، وما يترتب عليها من عواقب خطيرة على صعيد المعاناة الإنسانية وعدم الاستقرار والتخلف الإنمائي السائد.

إن أسباب الصراعات معقدة: المنافسات العرقية والوطنية، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والتدخل الأجنبي، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستخدام المرتزقة والجنود الأطفال، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتنقلات اللاجئين والتشريد الداخلي، وكذلك انتشار الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والسبب الجذري للعديد من الصراعات هو، قبل كل شيء، استمرار الفقر والجوع، ولقد ذكّر ممثل تترانيا المجلس في الوقت المناسب بأهمية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري.

إن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للبلدان الأفريقية يشعل لهيب هذه الصراعات. ويبدو أن التحكم في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية مقصد عسكري رئيسي لمعظم الجماعات المتحاربة، وحركات الثوار والحكومات على حد سواء. وقد شهدنا الصراع الذي يموله الماس في حالة غرب أفريقيا ونشهد الآن الصراع الذي تموله الأخشاب في حالة ليبريا. وبعد ذلك، قد نتصدى للصراع الذي يموله الذهب، أو البلاتين، ويمكن أن تستمر القائمة إلى ما لا هاية.

ويجب أن يعتمد مجلس الأمن نهجا نشطا مصمما لتحقيق السلام في أفريقيا. وينبغي أن يكون نهج المجلس شاملا وأن يهدف إلى إيجاد حلول دائمة. والواضح أن من الضروري أن تشمل هذه الحلول الدائمة عدة جوانب.

أولا، يجب أن تأتي هذه الحلول من الأطراف المعنية. ثانيا، يجب أن تصاحبها إرادة سياسية من جانب الذين يؤيدون السلام على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ثالثا، يجب أن يصاحب هذه الحلول توفير موارد ومساعدات مالية كافية من أجل بناء السلام وإدامته. وفي الأمد الطويل، فإن أفضل الحلول للصراعات تكمن في إدماج هذه الأمم والمناطق في النظام العالمي للتجارة والتمويل على أساس منصف ومستدام. رابعا، يجب أن تتضمن هذه الحلول إجراءً إنسانيا واحتراما للقانون الإنساني. خامسا، ينبغي أن تصاحبها إجراءات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي نجحت في العديد من الحالات في الماضي القريب. ويجب أن تشجع النهج الإقليمية حيث أن العديد من الصراعات مترابطة ويعتمد بعضها على بعض. وأخيرا، يجب أن تستند هذه النهج إلى تصميم مجلس الأمن على تنفيذ قراراته وضمان التزام الأطراف المعنية بالاتفاقات المبرمة.

ويمكن أن تصبح جزاءات المجلس محددة الأهداف وأن يجعلها المجلس أكثر فعالية لضمان هذه النتائج.

ويمكن أن ينظر المجلس أيضا في تعزيز فعالية الآليات التي يستعملها لحل الصراعات. أولا، أثبتت آلية الممثلين الخاصين للأمين العام أنها قيّمة ليس في أفريقيا فحسب، ولكن أيضا في أماكن أخرى، ويجب أن تتلقى الدعم الكامل من مجلس الأمن. ثانيا، تتزايد فائدة بعثات مجلس الأمن، مثل البعثتين اللتين ستذهبان إلى غرب ووسط أفريقيا، في إبلاغ المجلس بحقائق الصراعات وإقناع الأطراف المعنية باهتمام مجلس الأمن بهذه الصراعات وتركيزه عليها. ثالثا، يجب أن يكون لعمليات حفظ السلام، في أفريقيا وفي أماكن أخرى، ولاية قوية وموارد كافية.

وتؤيد باكستان، التي شاركت بنشاط في عمليات حفظ السلام في سيراليون وفي أفريقيا وفي أماكن أخرى، تعزيز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة حجمها لكي تحقق مقاصدها بفعالية. ونحن نرحب باتخاذ القرار بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا الصباح لنشر قوة طوارئ مؤقتة متعددة الجنسيات، ستنظر باكستان بإيجابية في الإسهام فيها بمفرزة قوية لتحقيق الأهداف التي تم من أجلها إنشاء القوة المتعددة الجنسيات.

ونود أن نقترح أن ينظر مجلس الأمن في آليتين جديدتين محتملتين. الأولى، يمكن أن يستحدث المجلس هيئات تحقيق لمعرفة الحقائق في حالات أزمات محددة. ويمكن أن تعمل هيئات التحقيق هذه بموازاة لجنة مكافحة الإرهاب بغية تعقب الموارد واقتفاء أثر الأموال وصولا إلى من يمول ويلهب الصراعات المختلفة في أجزاء متفرقة من أفريقيا. ثانيا، يمكننا القول إنه لما كانت أبعاد الصراع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مترابطة، فمن الحيوي للأمم المتحدة تعزيز التنسيق والتكامل في عمل أجهزتها الرئيسية الثلاثة بغية التوصل إلى حلول دائمة.

ويمكن أن يكون أحد سبل تحقيق هذا هو البناء على التعاون الحالي بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء لجان مخصصة مركبة من أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أن تمثل هذه اللجان المركبة تصديا متسقا ومتبادل الدعم للصراعات الضروس والأزمات المعقدة في أفريقيا، ويحتمل في أماكن أخرى. ويمكن أن تنظر هذه اللجان المركبة في حالات الطوارئ المعقدة من وجهات نظر مختلفة وبذلك تولد حلولا متسقة. ومن شأن هذا النهج أيضا أن

يخفف العبء على مجلس الأمن، الذي يجد نفسه على نحو متزايد مشغولا بالمسائل الداخلية السياسية والاقتصادية والتنموية في حالات صراعات مختلفة. ومن شأن انخراط عدد أكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في اللجان المركبة أن يروج أيضا لمشاركة أوسع ولقدر أكبر من الشفافية في العمل المتعلق بمنع الصراعات وبإدارهّا وبحلها. وفي هذا السياق، من شأن دور مجلس الأمن أن يظل الدور الذي يؤديه فرع تنفيذي في الترويج لتنفيذ نهج شاملة ومتسقة واستباقية. ويمكن أن يثبت ذلك أيضا أنه استكمال فعال لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

أطلب إلى السيد غمبري أن يأخذ الكلمة إذا كانت لديه تعليقات إضافية.

السيد غمبري (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأمانة العامة، أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي، على مبادرتكم بتنظيم هذه الجلسة، وإلى جميع أعضاء المجلس، وأيضا الوفود التي أخذت الكلمة لكي تدلي ببيانات عن هذا الموضوع المهم والذي جاء في الوقت المناسب ''الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن''. وعلى وجه الخصوص، يشعر مكتبي الجديد المنوط به مسؤولية إعداد تقارير للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل الحرجة التي تؤثر على أفريقيا ولا سيما الصلة بين السلام والتنمية، بالامتنان لتلك المداخلات.

ونحن جميعا في الأمانة العامة سندرس بتمعن الآراء والمقترحات التي طرحت اليوم وسنواصل تقديم دعمنا لبعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا والآليات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن، خاصة في أفريقيا.

التوصيات المقدمة اليوم بشأن البعثات المزمع إيفادها قريبا الى أفريقيا ستقوي لا محالة مرجعيات البعثات وستحسن احتمالات تكللها بالنجاح. وأرجو أن تؤخذ تلك المقترحات في الاعتبار. وإنني أرى أن بعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا ليست غاية في حد ذاهّا. إن البعثات تدلل، بالطبع، على روح التضامن مع ملايين الأفارقة في مناطق الصراع، لا سيما ملايين النساء والأطفال الذين ينالون قسطا غير متناسب من العذاب من تكالب شتى أنواع الصراع عليهم في القارة. وتتيح بعثات المجلس فرصة لمزيد من التعلم للمشتركين فيها وكذلك لأعضاء مجلس الأمن الذين يتلقون التقارير من أولئك المشتركين عقب عودهّم إلى المقر.

ولكن فيما يتجاوز ذلك كله من الجوهري أن تسفر البعثات عن قيمة مضافة للجهود الملموسة القائمة دعما لمنع وحل الصراعات في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، ينبغي للبعثات، ولمجلس الأمن برمته، تفادي الحالات التي ترفع فيها الآمال عاليا في السلام والتنمية في أفريقيا ليفاجأ بخيبة تلك الآمال. صحيح بالطبع أن المسؤولية الأولية عن حل الصراع في أفريقيا تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم. لكن الدلائل تزداد في كوت ديفوار وبوروندي وأماكن أخرى على أن الأفارقة جادون في التزامهم بالسلام والأمن كل في منطقته الفرعية وفي الإقليم بأسره. وبالتالي يتحمل المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس الأمن، المسؤولية بموجب الميثاق عن دعم تلك الجهود.

أخيرا، لقد أبرزت مناقشتنا اليوم عددا من الاستنتاجات الحساسة التي أؤمن بأن العمل المستقبلي من مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها يجب أن يسترشد بها.

أولا، يجب إيلاء الأولوية لمنع الصراع وبناء السلام فيما بعد الصراع في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، يجب

استئصال الفقر والحض على سياسات الشمل ومعالجة الأسباب الجذرية الأخرى للصراعات على سبيل الإلحاح.

ثانيا، من الجوهري مساعدة الأفارقة على بناء القدرة في ميدان عمليات السلام. فهم في أغلب الحالات يتمتعون بالموارد البشرية وبتقاليد حفظ السلام، غير أنهم يفتقرون إلى السوقيات والموارد المالية للاضطلاع بعمليات حفظ سلام واسعة النطاق في القارة.

ثالثا، لا بد من المراعاة الكاملة للديناميات الإقليمية للصراعات في أفريقيا في جهود الأمم المتحدة لحسم الصراعات فيها.

رابعا، العمل بالتعاضد مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى ضرورة وليس امتيازا في جهودنا لمنع وحسم الصراعات الأفريقية.

خامسا، من الأمور الجوهرية تطوير خطوط اتصال موثوقة دائمة في الميدان في أفريقيا مع الجهات الأساسية الفاعلة والأطراف في الصراعات ومع الآخرين خارج أفريقيا الذين يتمتعون بنفوذ على الأطراف، لكفالة إيصال قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية واستلامها وقبولها من قِبَل الأطراف في الميدان. ونعلم جميعا أن اعتماد قرارات وإصدار بيانات رئاسية هنا في نيويورك شيء وفهمها واحترامها من قِبَل أطراف الصراع في الميدان في أفريقيا شيء آخر مختلف تماما.

أخيرا، ربما يكون عقد اجتماعات مشتركة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحتى إيفاد بعثات مشتركة بين الجهازين إلى مناطق الصراع في أفريقيا، أداة مفيدة، وبخاصة لتحقيق أهداف بناء السلام التي نتشاطرها جميعا. وفي المقام الأول - كما قلتم قبل لحظات، سيدي الرئيس - ينبغي لمناقشات المجلس بشأن الصراعات في أفريقيا وبعثات المجلس إلى أفريقيا أن تعقبها نتائج ملموسة، مدعومة بإرادة سياسية لتكريس الموارد الضرورية اللازمة لمنع الصراعات وإدارتها وحلها ولجهود بناء السلام فيما بعد الصراع في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غمباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لأفريقيا، على ملاحظاته.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. والرئاسة، بناء على مسؤوليتها الخاصة، ستوجز الاقتراحات الهامة الجديدة المطروحة أثناء هذه المناقشة وستعممها عما قريب.

هذه آخر جلسة رسمية للرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن. لقد ورثت باكستان رئاسة مجلس ممتازة من المكسيك، وإننا نختتم رئاستنا بإحساس برضا عميق. لقد شهدنا مجلس الأمن في هذا الشهر يستعيد، بالبناء على جهود سابقة، وحدة الهدف داخله ويتحرك قدما بروح بناءة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا وتقديرنا لجميع أعضاء مجلس الأمن الذين مدوا يد التعاون الذي لا يني للرئاسة الباكستانية للمجلس ويسروا لنا الاضطلاع بمسؤولياتنا في هذا الشهر. كما أود أن أعرب عن أعمق مشاعر التقدير من وفدنا لأمانة مجلس الأمن على مؤازرتها الدائمة التي لا تقدر بثمن. ونعرب عن امتناننا أيضا لموظفي الدعم من مترجمين تحريريين وشفويين وأفراد الأمن على أدائهم واجباتهم الشاقة بحماس ولطف طيلة هذا الشهر. وأود أن أختتم بأن أتمنى كل نجاح لخلفي، السفير لافروف، سفير الاتحاد الروسي، الذي ستوضع دفة رئاسة المجلس بيديه الخبيرتين المجربتين في الشهر القادم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.